PROVISIONAL
A/32/PV.10
23 September 1977
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعيـــة العامـــة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشـــرة

المعقـــودة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيـــس : السيـــد ماجســـوف (يوغوسلافيا)

- مواصلة المناقشـــة العامة [٩]

ألقيت الكلمـــات من :

السيد فايرينن (فنلنـــــدا)
السيد ماكوفسكو (رومانيـــــا)
السيد فهـــمي (مصـــــر)
السيد دى غيرينغود (فرنسـا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمـــات الشفويـــة للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمـــرات ":

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room A-3550

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

Digitized by UNOG Library

أفتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد فايرينن (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أنقل اليكم تهنئة حكومة فنلندا بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة . اننا نهنئكم كرجل سياسة ذى خبرة عريضة في شؤون الأمم المتحدة والشؤون الأوروبية . كما أنكم تمثلون بلدا ساهم مساهمة عظيمة في السلم والتعاون في أوروبا ، وكذلك في التعاون الدولي على نطاق عالمي وذلك عن طريق الدور الفعال في حركة بلاد عدم الانحياز . ان انتخابكم يتفق مع عام تتم فيه المباحثات الهامة التي تستهدف تحقيق هاتين الغايتين اللتين حدثتا في بلغراد .

كما يسعدني أن أرحب هنا بالعضوين الجديدين اللذين انضما الى أسرة الأمم المتحدة ، ألا وهما جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي .

لقد جرت العادة في هذه المناقشة العامة على استعراض الأحداث الدولية الأساسية منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة . وفي كلمتي هذه ، سأركز على ما ترى حكومة فنلندا أنه يشكل الأحداث الأساسية في العالم اليوم . ويمكننا أن نلخص ذلك في ثلاث كلمات: الانفراج ، نزع السلاح ، والتنمية . وكل منها تعتمد على الأخرى ولا يمكن أن تحقق تقدما بمعزل عنها .

ان الغرض الأساسي من الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ولكن ذلك ليس مفهوما جامدا ، فقد أصبح اليوم متحركا أكثر من أى وقت مضى ، لأنه يشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاحترام المتزايد لحقوق الانسان . وكما أشار الأمين العام في تقريره بشأن نشاط هذه المنظمة ، فان المشكلة العملية في هذا المجال هي ايجاد التوازن المعقول والعملي بين السيادة الوطنية والمصالح الوطنية من جهة وبين النظام الدولي والمصالح البعيدة المدى للمجتمع الدولي من جهة أخرى . وطوال الأعوام الماضية ، كان البحث عن هذا التوازن يواجه بعض الآمال كما يواجه بعض الفشل ، ولكن هذا البحث يجب أن يستمر . وان حكومة فنلندا من جانبها تستمر في تقديم تأييدها الكامل لهذه المنظمة العالمية في مهمتها الهامة .

Digitized by UNOG Library

ان جدول أعمال المجتمع الدولي ضخم من حيث الحجم ومن حيث الأهمية . ولذلـــك فان التفاؤل بالنسبة للكثيرين قد يبدو في غير محله ، ولكن هناك بعض العوامل التي تدعو الى التشجيع . فان المجتمع الدولي أخذ يدرك أكثر فأكثر ان المشاكل التي تواجهه لا يمكن أن تحل الا عن طريـــق ابداء العزم الذى يتسم بالصبر والتسامح .

ان مثل هذا العزم والاصرار قد انعكس في بعض الميادين الهامة من الانفراج الدولي وفقا للمبادرة التي بدأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وطبقا لمبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ، فان الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يعتبر مجموعة من الأحكام التي تستهدف تخفيف التوتر ، وكذلك اقامة العلاقات الودية والفعالة والايجابية بين الدول المشتركة . ومن خبرتنا ، فان هذه الوثيقة قد دلت بالفعل على أنهـا أداة هامة في دعم الأمن والتعاون الدولي .

ان أهمية هذه العملية بالنسبة للمجتمع العالمي كله ، يجب ألا يقلل من شأنها .

وأود أن اؤكد من فوق هذا المنبر ، التزام حكومة فنلندا بأن تقوم بدورها في دعم هـــذا الاتجاه . واننا نتطلع بثقة الى الاجتماع الأول لمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذى سيبدأ مناقشاته في بلغراد بعد بضعة أيام ، وذلك لكي يستعرض ما تحقق حتى الآن من تقدم وكي يخطط للنشاط القادم .

ان الترابط بين الأمن الدولي والتعاون الدولي يشكل العنصر الأساسي في العلاقات بين الأمم . وان دعم الأمن عن طريق التعاون ليس موضع اختيار بين الدول بعضها وبعض ، وانما هو البديل الوحيد المتاح . كما ان ذلك ليس عملية تلقائية تحدث متى أتيح هيكل دولي ، مثل الأمـــم المتحدة ، بل على العكس من ذلك فانه يتطلب بالضرورة اشتراك جميع الدول بطريقة ايجابيـة . ان الدول الكبرى تتحمل مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ولكن النتائج الدائمة لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق الاشتراك الكامل لجميع الدول الصغيرة والكبيرة ، كل وفقا لمكانتها .

لقد اتفق بوجه عام على أن الانفراج ونزع السلاح عمليتان متداخلتان . وفي الأمد البعيد فان استمرار الانفراج يعتمد على التقدم في مجال نزع السلاح . والدليل على ذلك انه نادرا مـــا نوقشت مسائل نزع السلاح بنفس القوة التي تناقش بها اليوم . وقد تم تحقيق بعض التقدم بشأن بعض

Digitized by UNOG Library

الأمور المتعلقة بنزع السلاح ، ولكن هناك كثيرا من النتائج التي مازالت تنتظر المزيد من التقدم .

لذلك ، فقد أصبح شائعا أن نلقي اللوم بشأن سباق التسلح على الدول الكبرى ، وعليها فقط . ورغم ان ذلك قد يعطي المبرر لأولئك الذين يريدون أن يمضوا في سباق التسلح على نطاق محلي ، الا أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يغفل هذه الايضاحات . وبغض النظر عن الأبعاد الكمية أو الكيفية ، فان تكديس الأسلحة هو نتيجة لعمليات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية .

ان التطورات الجديدة في تكنولوجية انتاج الأسلحة ، خاصة في الميادين النووية والاستراتيجية ، قد دعت الى وجود القلق على النطاق العالمي وعلى النطاق الاقليمي أيضا ، وان انتاج أنماط جديدة من الأسلحة قد يؤدى الى ضرورة جديدة من سباق التسلح . ولازالة هذا الخطر يتعين على المجتمع العالمي أن ينظم نفسه لزيادة الرقابة على هذه العمليات وعلى هذا التطور . وعلى هذا فان السعي المشترك من أجل نزع السلاح يجب أن ينظر اليه باعتباره سعيا مشتركا من أجل الأمن . ولذلك فان حكومة فنلندا تتوقع أن يتم هذا السعي بطريقة واقعية وشاملة في الدورة الاستثنائية القادمة التي ستتناول موضوع نزع السلاح .

وأود ، بعد هذه الملاحظات أن أشير الى مسألة ملحة تتعلق بنزع السلاح ، وهي انتشار الأسلحة النووية . ان حكومة فنلندا مازالت تعتقد ان المعاهدة الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية تشكل أساسا راسخا لمزيد من الجهود في هذا الميدان . وان الفشل الذى ووجهت به الجهود الخاصة باحتواء التوسع في الأسلحة النووية لا يكمن في ضعف المعاهدة في حد ذاتها وانما في فشل المجتمع الدولي في استخدام هذه المعاهدة كأداة فعالة ضد أخطار انتشار هذه الأسلحة . ان احتمال استخدام المتفجرات النووية في جنوب افريقيا يذكرنا بخطر هذا الانتشار .

Digitized by UNOG Library

لذلك فان الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يعتبر مساهمة لتحقيق أمن جميع الدول المعنية . ويجب أن ينعكس ذلك أيضا في الشروط التي تستخدم من أجل تحقيق التعاون الدولي والتجارة في المواد النووية والتكنولوجية من أجل الأغراض السلمية . ولذلك فان أساس معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سينهار اذا لم تتعهد الدول بالامتناع عن استخدام التسهيلات النووية من أجل السلم لأغراض عسكرية . ولذلك فان الواجب الرئيسي اليوم هو دعم معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وجعل الالتزام بحظر الانتشار التزاما عالميا .

بينما يتعين علينا أن نمضي في العمل من أجل الانفراج على نطاق عالمي ، فاننا مازلنا ننتظر الفرصة لكي نتناول بالحل مشاكل الصراع في العالم . ان احدى العقبات الصعبة ، هي مشكلة حكم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا وقيام هذه الأقلية بقمع الأغلبية السوداء هناك ، وهو أمر لا يمكن احتماله ، ويجب أن يحدث تغيير ، وسوف يحدث هذا التغيير . والمسألة الملحة هي ما اذا كان هذا التغيير سيتم بطريقة سلمية أو بالعنف وسفك الدماء .

لذلك عندما اجتمع وزراء خارجية دول الشمال في هلسنكي في بداية هذا الشهر ، أعربوا عن استعداد دول الشمال الخمس وحكوماتها لتقديم خدماتها داخل اطار الأمم المتحدة ، بغية تيسير ايجاد حلول سلمية في ناميبيا وزمبابوى . كما قاموا أيضا بتشكيل مجموعة عمل لدراسة الامكانيات الخاصة بوضع برنامج عمل لاتخاذ اجراءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا . وتذكرون أيضا أنهم اقترحوا من قبل أن يقوم مجلس الأمن بتحويل الحظر الاختيارى لارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا الى حظر ملزم للدول . كما اقترحوا كذلك أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ قرار يستهدف تحريم الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا . وما زالت هذه المواقف قائمة .

اننا في جنوب افريقيا نقترب من موقف تهدد فيه قدرة الأمم المتحدة في التمسك بميثاقها وقدرتها على التحرك . واننا قد نواجه موقفا تضطر فيه المنظمة العالمية بطريقة جماعية ، وتضطر فيه الدول الأعضاء بطريقة فردية ، الى أن تستعرض موقفها بغية حماية المبادئ الأساسية للميثاق .

وخلال العام الأخير ، كانت التصريحات التي أدلى بها الزعماء العرب والاسرائيليون تحوى نبرة من الاعتدال والواقعية ، وكان ذلك مدعاة لكي نأمل في اعادة عقد مؤتمر جنيف للسلام . الا أن الشعور بعدم الثقة المتبادلة قد عرقل حتى الآن الجهود المبذولة من أجل اجراء

Digitized by UNOG Library

المحادثات . ومع ذلك فان الدفعة التي تحققت حتى الآن يجب ألا تتعثر . ولذلك فمن بالغ الأهمية الآن ألا يتخذ أى من الأطراف المعنية خطوات تزيد من ايجاد العراقيل وتؤدى بالتالي الى الفشل ، بل وربما الى أزمة دولية خطيرة .

ان حكومة فنلندا تستمر في تأييد عمليات الحفاظ على السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ، اذ أنها تخلق الظروف التي تساعد على بناء السلام ، والتي يمكن أن تستخدمها الأطراف المعنية .

ان عمليات المحافظة على السلام تلقي عبئا ماليا كبيرا وثقيلا على المنظمة ، وخاصة على الدول التي تساهم بقوتها فيها . ولذلك فانه من المهم أن توجه الجمعية العامة اهتماما خاصا لدراسة مسألة تمويل عمليات الحفاظ على السلام ، وهذه المسألة يجب ألا تدرس فقط من زاوية المستقبل ، ولكن بوصفها مشكلة تتهدد عمليات الحفاظ على السلام في الوقت الحالي .

ان الجهود التي تستهدف اعادة تشكيل النظام الاقتصادى والاجتماعي الدولي موازية للسعي من أجل الانفراج ونزع السلاح وتستهدف نفس الأهداف . والواقع أنها مجرد مظاهر مختلفة للتكافل العالمي وأن النجاح أو الفشل في أحد الميدانين له آثار عكسية على الآخر ، وأن تحويل الموارد الانسانية والمادية لأغراض حربية وعسكرية يضر بمصالح وأهداف الأمم المتحدة .

وادراكا من دول الشمال لهذه الحقيقة ، فقد اقترحت أن يتم داخل اطار الدورة الاستثنائية لنزع السلاح اجراء دراسة شاملة حول الارتباط بين نزع السلاح والتنمية .

ومن المؤسف لنا — وان لم يكن غير متوقع — أن الدورة المستأنفة للجمعية العامة لم تتمكن من التوصل الى اتفاق عام بشأن تقييم نتائج مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادى الدولي . الا أن ذلك يجب ألا يخيب أمل الجمعية العامة ، فقد تم تحقيق التقدم بشأن عديد من المسائل . كما أنه لمما يدعو الى التشجيع ، أن هناك ارادة في المفاوضات واجراء المباحثات . ان المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من الضخامة ومن الأهمية الحيوية بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة ، بحيث أنه يتعين علينا أن نتعاون في الاستمرار في المباحثات حتى نبلغ نتائج مرضية . وفي هذا الصدد يجب أن نبدى ارادتنا وشجاعتنا .

اننا نواجه اليوم تحديا مزدوجا : أن نحافظ على جو ملائم للمباحثات بين الشمال والجنوب وأن نبذل الجهود الضخمة لكي نبني على الأسس التي وضعتها المؤتمرات العالمية الأخيرة . كما

Digitized by UNOG Library

أنه يتعين علينا أيضا أن نبذل كل ما في وسعنا لكي نتجنب الانحدار مرة أخرى الى طريق يؤدى الى التصادم . وان فترة ركود كالتي يواجهها الاقتصاد العالمي ، تؤدى الى ضغوط كثيرة ، وان ايجاد حلول لهذه المشاكل يكمن فقط في التعاون الدولي . ولذلك فاننا نتعاون مع بعضنا البعض في تحمل هذه المواجهات .

أما الجانب الآخر من هذا التحدى ، فانه يكمن في الاستخدام الأقصى للنتائج التي تؤدى اليها المحادثات التي كانت محدودة حتى الآن . وهناك ثلاثة أشياء يتسم بها الطريق أمامنا : البرنامج المتكامل للسلع مع الصندوق المشترك ، وحل مشكلة ديون الدول النامية ، وزيادة معونة التنمية الرسمية . وهذه المسائل كلها ذات أهمية قصوى بالنسبة للدول النامية ، وستقوم فنلندا بتأييد المساعي لايجاد حلول في هذه المجالات . وفي سبيل التقدم بطريقة فعالة نحو بلوغ الأهداف الموضوعة من أجل زيادة المساعدات الرسمية بشأن التنمية ، فقد قررت فنلندا أن تضع هدفا متوسط الأمد بحيث تضاعف على الأقل معدل مساعداتها الرسمية من أجل التنمية .

والى جانب مواجهة هذه التحديات المباشرة الثلاث التي أشرت اليها الآن فانه يتعين أيضا على الأمم المتحدة أن تستجيب الى تحدى أطول يكمن في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وانني أشير بهذا الى وضع استراتيجية دولية للتنمية ، تهدف أساسا الى تحقيق ما لم يتحقق في الستينات والسبعينات ، ألا وهو الارتفاع بالمستوى الثقافي والمادى لأفقر قطاعات المجتمعات . وهذا يعني توجيه ضربة قاصمة للفقر الجماعي ، وتحقيق التوازن بين الحاجات المتزايدة للشعوب وبين حق الفرد في حياة كريمة وآمنة . وعلاوة على ذلك ، فاننا لا نستطيع — في رأينا — أن نتحدث عن التنمية من زاوية الموارد المتزايدة أو الكمية فقط ، اذ أن التنمية يجب أن تعني أيضا التغير الكيفي في المجتمع وفي حياة أفراده . وهم سيستجيبون لذلك عن طريق استخدام ارادتهم وطاقتهم في عملية التنمية . وبصفة خاصة فاننا يجب أن نشجع مشاركة النساء على قدم المساواة الكاملة مع الرجال طبقا للبرنامج العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة .

Digitized by UNOG Library

وأود ايضا في هذا الصدد ، ان أبدى بعض الملاحظات بصفة عامة حول موقف فنلندا بالنسبة لحقوق الانسان بوصفها مسألة هامة في الشؤون الدولية . ان قيمنا الخاصة في هذا المجال تستند على تقاليد الشمال ، وهي الحرية والتضامن والعدالة . وعن طريق التصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بشؤون الانسان وغيرها من المواثيق الاخرى في الأمم المتحدة ، فقد برهنا على ثقتنا وايماننا بأن حقوق الانسان بالغة الأهمية من أجل السلم والعلاقات الطيبة بين الدول . ويجب ان نؤكد ايضا على ان ذلك ينطبق على جميع حقوق الانسان سواء المدنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية او الثقافية . ان بعض المشاكل الملحة في العالم ، مثل تلك التي تتعلق بالموقف في جنوب افريقيا والشرق الاوسط ، هي في جوهرها مشاكل تتعلق بحقوق الانسان ايضا . وان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل يمكن ان تعتبر كجهود لدعم حقوق الانسان .

ان العمل الدولي في هذا المجال يمكن ان يتم على افضل وجه ، على أساس الانماط المشتركة المتفق عليها من السلوك ، اذ انه ليس هناك من داع لان نفرض مجموعة من القيم على الآخرين . ويجب ان تبذل الجهود لايجاد الأسس المشتركة ، ولذلك نرى انه يتعين على جميع البلاد ان تسعى الى تنفيذ وتحقيق حقوق الانسان على النطاق الوطني والدولي . ان النجاح في هذه المهمة سيساعد على دعم حكم القانون وعلى بناء واقامة نظام عالمي دائم يسوده السلم والأمن .

السيد ماكوفسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : انني اذ اخاطبكم ، سيدى رئيس هذا المحفل الرفيع ، واذ اتقدم اليكم بالتهنئة الصادقة ، فانني اخاطب ممثل بلد ، وهي جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ، التي ترتبط رومانيا معها بعلاقات ممتازة من حسن الجوار والصداقة والتعاون . وانني اعرب لكم عن املي في أن تكلل مهمتكم بالنجاح ، الأمر الذى سينعكس دون شك على بلادكم .

والآن وقد اتم السفير اميراسينغ مهمته كرئيس للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، فانه من واجبنا ان ننوه بانه قد ترك لنا ذكرى رئيس نشط كرس صفاته المعروفة لانجاح عملنا . وهو لهذا يستحق امتناننا وشكرنا .

وأود ايضا ان اعبر عن التحية القلبية للأمين العام السيد كورت فالدهايم ، وآمل ان الفترة الجديدة التي عهدت بها اليه الجمعية العامة خلال دورتها السابقة ، سوف توفر له النجاح في منصبه الذى خدمه باخلاص وكفاءة .

Digitized by UNOG Library

انه في مطلع كل خريف ، فان ممثلي حكومات الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يعودون الى هذه القاعة للقيام معا باجراء تحليل واضح للاوضاع الدولية والبحث معا عن الطرائق والأساليب المناسبة لاقرار السلام في العالم ولتحقيق التفاهم والتعاون بين الشعوب .

وانني وان كنت لا أود ان اكرر بعض الحقائق المعروفة جيدا ، الا انه قد يكون هناك من يقول انه ليس من الضرر ان اكرر . الا انني لا اخشى ان اكرر هنا مرة اخرى ان هناك روحا جديدة تسلك طريقها في العالم في العلاقات الدولية . وترجع هذه الظاهرة الى التغيرات العميقة التي طرأت على المسرح العالمي والتي تتميز بصفة خاصة بالرغبة التي أبدتها الشعوب بأن تنمو وأن تحقق السيادة على مصائرها ومستقبلها ، وان تتعاون في جو يسوده السلام والتفاهم . والواقع انه في آخر هذا القرن العشرين ، عندما تحصل جميع الشعوب على استقلالها وعلى سيادتها القومية ، فان ذلك يؤكد ان هذا الامر قد اصبح قاعدة حتمية للتنمية الاجتماعية وضرورة لتقدم المجتمع البشرى وضرورة حتمية ايضا يفرضها التاريخ . ولقد أكدت التنمية الدولية بأسرها هذه الحقيقة بما في ذلك التجربة التي خاضها شعب رومانيا الذى احتفل هذا العام بمرور مائة عام على استقلال دولة رومانيا ، فان هذا الحدث قد افتتح مرحلة جديدة في التاريخ القديم لبلادنا ، وقد كشف بقوة عن ارادة هذا البلد وعزمه على الحياة حرا ومستقلا .

ان شعب رومانيا اذ يهتم بالواقع القائم في العالم المحيط به وبالاحداث والظواهر التي تميز تطور المجتمع البشرى فانه يركز موارده وطاقاته في جهد مكثف سعيا لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أخذها على عاتقه . ان اهم مشاغل الشعب الروماني في هذا العام تكمن في النشاطات الرامية الى التغلب على آثار محنة جديدة وقاسية تعرض لها شعبنا للمرة الثالثة خلال هذا العقد امام قوة الطبيعة الثائرة .

وخلال اللحظات الرهيبة للزلزال المأساوى الذى وقع يوم ٤ من آذار/مارس ١٩٧٧ قتل اكثر من ١٥٠٠ نسمة واصيب اكثر من ١١٠٠٠ شخص بجراح وشردت اكثر من ٣٥٠٠٠ اسرة ، هذا فضلا عن تدمير عشرات الالاف من المنازل . ان الشبكات المدرسية والصحية والتجارية قد لحق بها دمار خطير . كما ان نحو ٨٠٠ وحدة تنتمي للقطاعات الاساسية في الصناعة والانشاء والنقل قد تأثرت بالكارثة . وقد تلفت تركيبات ومعدات قيمة مما اسفر عن خسائر كبيرة في الانتاج كما ان هناك خسائر فادحة قد لحقت بالزراعة .

Digitized by UNOG Library

وفي اطار روح انكار الذات والعزم والقيم العالية ، فقد وحّد الشعب الروماني صفوفه في ترابط وثيق للتغلب على الصعوبات ، مما سمح للحياة الاقتصادية والاجتماعية بأن تستأنف في وقت قصير ، وان تعود الى تيارها الطبيعي سعيا الى التصفية النهائية لعواقب الكارثة ، وللاستمرار في السير الى الامام على طريق التقدم .

ان الجهود الرامية الى الانطلاق والتجديد والاستحداث في مجموع النظام الاقتصادي ؛ تقترن دائما بالاهتمام المستمر بأن نضمن بفضل النتائج التي تحققت ، تنمية الاقتصاد الوطني ، ورفع مستوى المعيشة والحضارة ورفاهية الشعب كله . كما اقترنت هذه الجهود بتعزيز الديمقراطية في حياتنا الوطنية ، وبدعم المشاركة الفعلية من قبل الذين يعملون في ادارة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وفي اعداد وتنفيذ كل جوانب سياسة الدول .

وفي نفس الوقت ، بذلت رومانيا وتبذل نشاطا دوليا واسع النطاق سعيا للتنمية الكبيرة لعلاقاتها الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، والعلمية مع جميع دول العالم . ونحن نسعى جاهدين ، على اسس اكثر دواما ، لارساء العلاقات بين رومانيا وبين الدول الاخرى ايمانا منا بأن ذلك يتمشى مع مصالح تقدم شعوبنا . وفي الوقت ذاته ، نساهم في دعم المبادئ الجديدة للعلاقات الدولية ، كما نسعى الى دعم الانفراج والسلم والتعاون في العالم .

ان منظمة الامم المتحدة ، اذ استقبلت عضوين جديدين ؛ فان وفد رومانيا قد أيد هذا الانضمام بحرارة . ان ذلك ينطوى على رمز معين ايضا . ذلك ان تواجد فييت نام الموحدة في هذه المنظمة ، انما يذكرنا مرة اخرى انه لا يمكن لاى شيء او اى شخص ان يتغلب على شعب عقد العزم على الدفاع عن حقوقه في حياة حرة ومستقلة . وتتابع رومانيا بعين من التعاطف ، وتدعم الجهود التي يبذلها الشعب الفييت نامي الصديق من اجل اعادة بناء بلاده ، ومن اجل تصفية الرواسب الثقيلة الناجمة من الحرب . ونحن نعرب عن املنا في احترام الالتزامات المعنوية في الاسهام في تضميد جراح الحرب في فييت نام .

ان انضمام دولة افريقية فتية هي جمهورية جيبوتي الى المنظمة انما يذكرنا بتكثيف حركة التحرر الوطني من قبل الشعوب ، الامر الذى يؤكد النهاية الحتمية القريبة للنظام الاستعمارى الذى ترك الاثار العميقة ، والمشاكل الشائكة في العلاقات الدولية المعاصرة .

Digitized by UNOG Library

وفي امريكا اللاتينية ايضا ، فان الكفاح الذى خاضه شعب بنما لاستعادة سيادته على كل اقليمه الوطني قد احرز نجاحا هاما ، وذلك بتوقيع المعاهدة الجديدة حول قناة بنما .

وتندرج جميع هذه الاحداث في عملية التحرك الثورى التي تدور حاليا في جميع انحـــاء العالم . ولقد اصبحت الافكار حول اقامة عالم جديد يعتمد على العدل والانصاف ، على الصعيدين الوطني والدولي ؛ واقعا حيا في عدد من البلدان التي تنهض بالبناء ، والتي تحقق النتائـــج الهائلة ، حيث تقيم بمجتمعا جديدا في اوروبا وآسيا وامريكا اللاتينية. لقد اصبحت افكار الاشتراكية تحرك الان عددا متزايدا من الشعوب ؛ التي تعبر عن رغبتها وعن ارادتها في ان تبدأ بشـــكل او بآخر انتهاج الطريق الاشتراكي . وترفض البلدان سواء كانت صـغيرة او متوسطة ، او البـلدان النامية وغير المنحازة بقوة متزايدة الاتجاه الرامي الى اعطائها دورا سطحيا ومساعدا في الحيـــاة الدولية . وهي تعبر عن نشاطها بشكل اكثر بروزا على الساحة الدولية . ان حركة الشعوب الهادفة الى ابراز سياسة جديدة قائمة على احترام الاستقلال والسيادة الوطنية تتزايد قوتها اكثر من ذى قبل .

كما ان التغيرات الكبيرة التي اشرت اليها توجد الظروف المواتية لتحقيق نظام دولي جديد يعتمد على اسس دائمة من مبادئ القانون الدولي . وهي تسعى الى ان تحل بروح ديمقراطيـــة بما يخدم مصالح جميع الامم ، كبريات المشاكل التي تتعرض لها الانسانية .

ان ازالة حالة التخلف التي تعانيها كثير من البلدان اصبحت امرا ضروريا وملحا في هذا العالم المعاصر . وليس من شك ، ان الدور الحاسم في القضاء على التخلف الاقتصادى انما يقـع على عاتق البلدان المتخلفة ذاتها ، وعن طريق جهودها الخاصة . وفي نفس الوقت ، هنـــاك ضرورة ملحة لتكون جهود هذه البلدان مدعمة من قبل تعاون دولي واسع النطاق ، يعتمد علـــى مبادئ المساواة والعدالة في اطار نظام اقتصادى دولي جديد ، بحيث يكون نظاما كفيلا بتشجيع التقدم الاسرع للبلدان النامية . وان ذلك النظام ، كما اكد الرئيس نيكولاى تشاوشيسكو :

" انما هو ليس فقط شرطا اساسيا من اجل تقدم البلدان المتخلفة ، بل انه كذلك عنصر اساسي من اجل تقدم جميع الدول ، ومن اجل تحقيق استقرار الاقتصاد العالمـــي .

Digitized by UNOG Library

وهذا هو السبب في ان انشاء نظام اقتصادى جديد كفيل بأن يكون نتيجة لتعاون جميع الدول ، والمجتمع البشرى في مجموعه " .

وكنتيجة لمبادرة البلدان النامية ، فان منظمة الامم المتحدة ومختلف اجهزتها قد وافقت على قرارات وبرامج تحدد سلسلة من المعايير ، والمبادئ التي تنص على اجراءات تدعو الى تشجيع بناء النظام الاقتصادى الدولي الجديد واقامة التعاون الاقتصادى الدولي . ان فاعلية هذه التدابير تتوقف ، بغير شك ، على الحد الذى سوف يحظى باحترام الدول الاعضاء وتطبيقها . الا انه يتعين علينا ان نعترف بأن القدر الضئيل قد تحقق في هذا الصدد . وفي الوقت الحالي ، من الضرورى ان نعرب ، بمزيد من التصميم ، عن الرغبة في الاستمرار في انجاح الاجراءات التي بدأت بالفعل .

ونظرا لاننا نتحدث عن مشكلة على مثل هذه الاهمية الحيوية لكل دولة ، وهي اقامة الاطار الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، فمن الاساسي في رأينا ان توجد الظروف الملائمة من اجل اشتراك جميع الدول على قدم المساواة في جميع مراحل التفاوض . ونحن نعتبر أن التخلي عن الاطار المحدود النطاق للمفاوضات ، والذى اتاحه مؤتمر الشمال والجنوب في باريس انما هي شيء ايجابي ؛ وكذلك التوصل الى نتيجة عامة ، ومن اجل تركيز المداولات والمفاوضات حول النظام الاقتصادى الدولي الجديد داخل اطار الامم المتحدة بمشاركة جميع الدول على اساس ديمقراطي .

لقد اصبح من الحتمي الان للجمعية العامة ان تضطلع بدور مركزى في هذه المفاوضات وان تكفل تطورها على اساس موحد . وبهذه الروح ، فاننا نرحب بالفكرة الرامية الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تخصص للتنمية ، وللنظام الاقتصادى الدولي الجديد . وفي رأينا ان نتائج كل هذه المفاوضات ينبغي ان تترجم الى تعهدات والتزامات محددة تتحملها جميع الدول ، في شكل قواعد او ميثاق للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بحيث ينطوى على المبادئ والمعايير التي يجب ان تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول ، وتحدد حقوق والتزامات هذه الدول في مختلف مجالات التعاون الاقتصادى ، في التجارة ، والمواد الخام ، والطاقة والنقل والتكنولوجيا والصناعة ، والزراعة والعلاقات المالية والائتمانية ، وكذلك انشاء جهاز لتطبيق الالتزامات المضطلع بها .

Digitized by UNOG Library

ان النظام الاقتصادى الجديد يستلزم الوصول بشكل واسع النطاق وبلا قيود من جانب البلدان النامية الى التكنولوجيا المتقدمة والوصول الى منجزات العلم الحديث والتكنولوجيا . كما أن هذا النظام يستلزم منح المساعدة التقنية المطلوبة والعون الفعال في تدريب الموظفين . ان ممارسة اجتذاب العمال المهرة والاختصاصيين من البلدان النامية انما يعوق اهتمام الشعوب بحل المشاكل الحادة التي تواجه التنمية فيها . وقد حان الوقت لأن يوضع حد لهذه الممارسات . ومن الأفضل ، تمشيا مع روح النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، أن نضمن عودة مختلف الاختصاصيين ، الذين جذبتهم مختلف الأساليب في البلدان متقدمة النمو ، الى بلدانهم الأصلية .

وفي رأينا ، ان الاطار السليم لتنظيم المفاوضات حول جميع هذه المشاكل ، هو مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا الذى سوف يعقد في عام ١٩٧٩ . ويتعين على هذا المؤتمر أن يضع التدابير اللازمة لوصول البلدان النامية الى منجزات العلم والتكنولوجيا ، لضمان المساعدة التقنية وتدريب الموظفين في جميع الميادين ، وتشجيع البحث العلمي في البلدان المتخلفة .

والواقع ، انه يتعين على البلدان النامية أن تلعب دورا هاما وأساسيا في الجهود الرامية الى ضمان نجاح النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ان الهدف الأساسي الذى يجب أن يرمي اليه هذا النظام هو أن يؤكد على أن يتمكن كل شعب من الحياه بعمله الذاتي ، وانه في العلاقات الحيادية فيما بينها يجب على الشعوب أن تتبادل ناتج أعمالها على أساس عادل . ان هذا هو هدف مشروع تماما . ان مصدر قدرة البلدان النامية على التحرك بايجابية وبفاعلية ، في هذا الصدد ، يكمن في وحدتها وتضامنها . ومن المعروف الآن ان هناك ضغوطا قوية تمارس ضد هذه البلدان بصفة خاصة وذلك للقضاء على الوحدة والتضامن فيما بينها . ولدينا الايمان الراسخ بأن هذه البلدان سوف تجد الموارد والامكانيات للتغلب على هذه الضغوط .

ان مسيرة البشرية الى الأمام انما تتطلب عملية اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ليكون مرتبطا عضويا بعملية نزع السلاح .

اننا نعتبر أن نزع السلاح ، وفي المقام الأول ، نزع السلاح النووى ، يعتبر مشكلة أساسية لعالمنا المعاصر . ويتعين علينا جميعا أن نفهم أن اللحظة الحاسمة التي يجب علينا أن نتحرك فيها انما هي الآن . ان تنمية كل شعب ، وحياة ومستقبل البشرية ، انما يتوقفان دون شك على

Digitized by UNOG Library

وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . ان هذه الحقائق البسيطة يجب أن يفهمها كل فرد في هذا العالم ، وأن تفهمها جميع الشعوب . ونظرا للقوة المدمرة للأسلحة الحديثة ، فان الأمن الحقيقي لا يمكن أن نبحث عنه الآن الا من خلال نزع السلاح . ومن غير المتصور وجود سلم دائم طالما استمر سباق التسلح الذى اتخذ أبعادا خطيرة للغاية .

ما هو السبب الرئيسي لسباق التسلح ؟ هل هو تحقيق توازنات في مستوى التسليح لمختلف البلدان ؟ اننا لا نود اطلاقا ، وانني أقول ذلك بكل وضوح ، اننا لا نود أن يتم الحصول على مزايا من جانب واحد على الصعيد العسكرى من قبل دولة واحدة ، أو مجموعة من الدول . ولكنني أقول بنفس الوضوح ، اننا لا نرى اطلاقا كيف يمكن أن نفكر في تحقيق التوازن القائم على سباق التسلح المتصاعد بشدة . اننا نعتبر انه لحين التوصل الى نزع كامل للسلاح ، فان تدابير الأمن المتبادلة يجب أن تتحقق على مستويات أدنى بصورة متزايدة للقوات المسلحة وفي مجال التسليح . والواقع ، انه ليس باختراع الأسلحة الجديدة ، مهما كانت التفسيرات التي تقدم ، يمكن أن نقنع العالم اننا نريد السلم ، ولكن ، بوضع حد للسباق نحو التسلح . وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تحصل الشعوب على دليل مادى لحسن نية من الدول في التزامها المعلن بنزع السلاح . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن يتلاشى خطر الحرب .

ان الآثار بالغة الضرر المترتبة على سباق التسلح قد تم تحديدها بصورة علمية لبقة في التقرير الذى تمت صياغته بمبادرة رومانية والذى استكملته هذا العام مجموعة من الخبراء وهو تقرير حول " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية " .

اننا نعتقد انه يتعين على الجمعية العامة أن تتحمل مسؤولية نشر هذا التقرير على أوسع نطاق وذلك لاعلام الحكومات والرأى العام الدولي بهذا الموقف . وان ذلك سوف يؤدى ، في رأينا ، الى فهم متطلبات وضرورة نزع السلاح .

وليس من شك في أن مشاكل نزع السلاح تعتبر معقدة للغاية . ولهذا السبب ، فانه بدلا من أن تتم الاشارة الى هذه المشكلة باعتبارها عقبة في طريق معالجة مباشرة لهذه المشكلة ، يجب أن يكون تعقّد المشكلة دافعا الى تأكيد الارادة السياسية لمعالجة المشاكل بشجاعة وبتصميم على التوصل الى تدابير محددة لنزع السلاح .

Digitized by UNOG Library

اننا نعتبر أن الأمم المتحدة يمكنها ، بل ويجب عليها ، أن تلعب دورا متزايدا في هذا المجال ، اذ أن نزع السلاح يهم ، بصفة حيوية ، جميع الدول ، ونتيجة لذلك ، فانه يحق لهذه الدول أن تتاح لها الفرص لكي تعبّر عن آرائها أثناء المداولات والمشاورات حول جميع التدابير الخاصة بنزع السلاح . ان رومانيا تولي اهتماما كبيرا لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة تكرس لنزع السلاح . وان بلدى ، كعضو في اللجنة التحضيرية ، ستعمل ما في وسعها من أجل ايجاد الظروف المواتية حتى يمكن لهذه الدورة أن تعطي دفعة قوية للجهود التي تبذلها الشعوب سعيا لتحقيق نزع السلاح . ويتعين على هذه الدورة أن تستخدم لابراز الارادة السياسية للحكومات لاتخاذ خطوات ايجابية نحو نزع السلاح .

ان نزع السلاح أصبح من المقومات الأساسية للأمن الأوروبي . ولكن بكل أسف ، نحن مضطرون للاشارة الى ظهور تناقض متزايد في أوروبا بين الخطوات الايجابية التي اتخذت حتى الآن نحو الانفراج وتوسيع نطاق الاتصالات السياسية وتنمية المبادلات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والثقافية والفنية ، ومن جهة أخرى ، بين استمرار ، سباق التسلح وتكثيفه . ويوجد في أوروبا حشد كبير للقوات والأسلحة . وقد بدأت منذ أربع سنوات المفاوضات في فيينا الا أنها لم تتخط مرحلة تبادل المعلومات فقط . ان الارادة السياسية للتوصل الى التدابير الخاصة بنزع السلاح ، وفض الاشتباك العسكرى في أوروبا ليست ملموسة بعد .

Digitized by UNOG Library

ان حجر الزاوية لنظام الأمن الاوروبي الذى حدده مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي انما يكمن في مراعاة الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي وفي القضاء نهائيا على سياسة القوة والتهديد باستخدام القوة في العلاقات بين الدول . وسعيا للتصفية الكاملة لهذه السياسة فان هناك ضرورة ملحة للتوصل الى ابرام اتفاق عام اوروبي بحيث يتضمن التزام أو تعهد من قبل الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا بالتنازل عن اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها ، وينطوى كذلك على تعهد الدول الحائزة للاسلحة النووية بعدم استخدام هذه الاسلحة مطلقا ضد دول أو مجموعات من الدول . ان انشاء مناطق سلم خالية من الاسلحة النووية بما في ذلك منطقة في البلقان قد تشكل أيضا اسهاما قيما في خدمة قضية الأمن الاوروبي .

وانه من واجب جميع الدول الموقعه على الوثيقة الختامية أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذها بأقرب فرصة ممكنة . واننا نعرب عن أملنا ، في أن يعطي مؤتمر بلغراد الذى سيعقد قريبا دفعة كبيرة لهذه الجهود المبذولة في هذا الاتجاه وان تفتح الافاق واسعة النطاق أمام التنمية دون أية عراقيل للتعاون الاقتصادى ، والتكنولوجي ، والعلمي ، والثقافي ، وفي غير ذلك من المجالات التي تهم البشرية فيما بين الشعوب الاوروبية .

وفي هذا الصدد ، تؤيد رومانيا المقترحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي ، وهي المقترحات المتعلقة بعقد مؤتمر اوروبي في مجال النقل ، والطاقة ، وحماية البيئة ، فضلا عن غيرها من المجالات ذات الاهمية المتبادلة .

وانطلاقا من روح المسؤولية بمصير السلم والأمن الدوليين فان رومانيا ورئيسها نيكولاى شاوشيسكو يؤيدان ضرورة النبذ الكامل للقوة في العلاقات بين الدول ، وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . وانهما يقدمان مساهمة ايجابية تحقيقا لهذه الأهداف . وقد وجهت هذه الامور الاساسية اعمال رومانيا مع غيرها من الدول في مجلس الأمن عندما كانت رومانيا عضوا غير دائم فيه .

ان رومانيا ايمانا منها أن القوة لم تسفر ابدا عن حل دائم لاية مسألة دولية بل انها على العكس تؤدى الى عرقلة ايجاد حلول لاية مسألة فان رومانيا تبذل ما في وسعها لمضاعفة الجهود الرامية الى تسوية الصراع القائم في الشرق الاوسط على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي

Digitized by UNOG Library

العربية المحتلة غداة حرب (١٩٦٧) ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في اقامة دولة عربية فلسطينية ، فضلا عن ضمان استقلال وسيادة جميع دول المنطقة . واننا نؤيد أن عقد مؤتمر جنيف في اقرب وقت مستطاع مع اشتراك جميع البلدان المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومثلما أكدنا من قبل في غير ذلك من المناسبات فيتعين على الأمم المتحدة أن تلعب دورا أكثر ايجابية من اجل ايجاد التسوية السياسية لهذه المشاكل في هذا الجزء من العالم ، ويطلب الى الأمين العام لمنظمتنا أن يتواجد في جميع الاجراءات المضطلع بها لتحقيق سلم في الشرق الاوسط .

ان تسوية مشكلة قبرص على أساس مراعاة استقلال وسيادة قبرص وضمان التعايش السلمي بين الطائفتين القبرصيتين انما ينطوى على أهمية كبرى من تعزيز الثقة ، وتطوير التعاون السلمي في البلقان ، وفي أوروبا ، وفي العالم أسره .

وفي كوريا فان المبادرات والمقترحات البناة المقدمة من قبل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الرامية الى التخفيف من حدة التوتر ، والقضاء على المواجهة بين الشمال والجنوب ، واستئناف الاتصالات لتحسين العلاقات بين جزئي البلد انما تقدم اساسا متينا لتحقيق التطلعات الحيوية للشعب الكورى نحو اعادة التوحيد السلمي ، واعادة التوحيد المستقل والديمقراطي للبلاد .

وفي افريقيا فان حالات التوتر بين بعض الدول الافريقية يجب التغلب عليها حول مائدة التفاوض ، وذلك في اطار العمل على دعم الوحدة والتعاون بين البلدان الافريقية بهدف تقدمها الاقتصادى والاجتماعي المستقل .

ان رومانيا التي تحترم المثل العليا التي حركت الكفاح المطول الذى خاضه شعب رومانيا من أجل الحرية والتقدم الاجتماعي ، أيدت وتؤيد بكل قوة الكفاح الذى تخوضه جميع الشعوب التي مازال خاضعة للحكم الاستعمارى والتي تعاني من التمييز العنصرى ، وهي مفارقة لا تتمشى مع الاخلاقيات والمبادئ التي تعلنها جميع شعوب العالم اليوم . وان بلادى تكافح من أجل القضاء على كافة أشكال السيطرة الأجنبية على الشعوب الاخرى . ونحن نقف الى جانب جميع الشعوب المغلوبة على أمرها ، ونعتبر أننا نقوم بواجب اخلاقي بأن الدعم السياسي الكامل ، والدبلوماسي ،

Digitized by UNOG Library

والمادى لحركات التحرر الوطني في ناميبيا ، وفي زمبابوى ، وللكفاح الذى تخوضه شعوب جنوب افريقيا ضد سياسة التفرقة العنصرية ، والفصل العنصرى ، ولجميع الدول الافريقية المستقلة التي طالمـــا عانت من الأعمال العدوانية من قبل نظم الحكم العنصرية .

واننا نعتبر أنه في ظل الظروف الدولية الراهنة ، يتعين أن تتخذ اجراءات حاسمة داخـــل الأمم المتحدة ، وبصفة عامة على الصعيد الدولي ، وذلك تشجيعا لتحرر شعوب الجنوب الافريقـــي في اسرع فرصة ممكنة ولوضع حد نهائي لكل تعرض للحـــرية والحقوق الوطنية للشعوب الافريقيـــة ، ووضع نهاية لكل أشكال السيطرة أو التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى .

كل هذه مشاكل كثيرة ومعقدة للغاية تواجه العالم المعاصر ويمكن لهذه المشاكل أن تحـــل بالمساهمة الايجابية وعلى قدم المساواة من قبل جميع الدول وذلك في اطار نظام ديمقراطي جديـــد . ان هذا الواقع يحدد ويعزز دور المنظمات الدولية ذات الرسالة العالمية ، وبصفة خاصة دور الأمـــم المتحدة وبالاشارة الى هذه الحقيقة فان الرئيس نيكولاى شاوشيسكو أعلن :

" ان المسؤوليات الكبرى لتحقيق مثل هذا التعاون الديمقراطي بين الدول انمـــا تقع على عاتق الأمم المتحدة اذ أنها تقدم أسلم اطار تنظيمي لمناقشة المشاكل بالمشاركـــة الفعلية من قبل جميع الدول . وان رومانيا تؤيد الأمم المتحدة وتقدم مساهمتها ، في اللجنة الخاصة لميثاق الأمم المتحدة ، ودعم دور المنظمة وفي ايجاد الحلول ، وذلك كي تتمشـــى المنظمة مع التغييرات الكبيرة التي تطرأ في العالم اليوم وتتمشى مع التطلعات وتوقعات جميع الشعوب " .

ان النشاط الذى بذل حتى اليوم من قبل اللجنة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة ودعم دور المنظمة يبدو لنا نشاطا ايجابيا . واننا نرى في قائمة المقترحات المرفقة بالتقرير الذى اعدته اللجنـــة هذا العام اساسا مفيدا لمواصلة الحوار ولتحديد التدابير والاجراءات الكفيلة بتشجيع ودعم دور الأمم المتحدة في حياة دولية .

Digitized by UNOG Library

واننا على ثقة من أنه بفضل الجهود المتضافرة للدول الأعضاء ، فان اللجنة الخاصة سوف تتمكن ، اثناء دورتها المقبلة ، من التوصل الى التدابير والاجراءات التي تسمح لها باحترام التفويض الذى أوكلته اياها الجمعية العامة .

وهكذا فان الأمم المتحدة يمكنها أن تصبح ، بهذه الطريقة ، أداة للتعاون ، في خدمة الدول ، وأن تؤكد قدرتها على أن تلعب دورا نشطا في اعداد النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وفي تحقيق نزع السلاح ، وفي رفض انتهاك مبادئ القانون الدولي ، وفي الحل الديمقراطي لكافة المشاكل الدولية ، وفي تحقيق تنمية واسعة النطاق للتعاون بين الأمم .

ومثلما يحدث في مطلع خريف كل عام ، فان انتباه الشعوب يتركز نحو هذا المحفل ، حيث تجرى مناقشة المشاكل الملحة الخاصة بالسلم والتعاون . ومثلما يحدث في مطلع كل خريف ، تتجدد الآمال . وانه من واجبنا أن نكون على مستوى هذه الآمال ، وأن نلبي بصورة ايجابية هذا الترقب وأن نثبت — بفضل الجهود المضاعفة — أن البشرية قد دخلت في عهد جديد من حضارتها ، وأن الأفراد والشعوب قادرون على حل المشاكل الأكثر تعقيدا ، وأن الخطر الرهيب للحرب يبتعد عنا . ان الأهداف التي وضعناها ، قابلة للتحقيق ، فهي في مجال الممكن . ولكن — تحقيقا لهذه الأهداف — من الضرورى أن توجد الارادة السياسية ، وأن توجد الطاقة والمثابرة ، وأن توجد الرغبة الديناميكية الثاقبة في التطلع الى المستقبل .

ان مناقشات هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة يجب أن تدرج في تاريخ الأمم المتحدة كمساهمة من الدرجة الأولى نحو تحقيق الرسالة التاريخية الملقاة على عاتق هذا المحفل .

هذه هي أمنية ورغبة وفد رومانيا . ونحن نتجه نحو هذا الهدف ، وسوف نسعى اليه بكافة أنشطتنا .

السيد فهمي (جمهورية مصر العربية) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أستهل حديثي بتوجيه أصدق التهنئة القلبية اليكم بانتخابكم رئيسا للجمعية في هذه الدورة التي لا تخفى أهميتها في تاريخ الأمم المتحدة . ولا شك أن انتخابكم جاء تقديرا اجماعيا لكفاءتكم الممتازة وخبرتكم المشهود بها ، كما أنه في نفس الوقت تقديرا لمكانة بلدكم الصديق وقائده العظيم الرئيس تيتو ، الذى كتب — بأعماله وكفاحه ومنجزاته — صفحة مشرفة في تاريخ المسيرة الانسانية .

Digitized by UNOG Library

وأود أيضا أن أشيد بالجهد الكبير الذى يبذله السكرتير العام كورت فالدهايم ، وحرصه على اعلاء شأن المنظمة ، وضمان قيامها بدور نشط فعال ، لخدمة قضايا السلام والتقدم والتعاون الايجابي بين الشعوب ، وكما أشار السكرتير العام في تقريره ، " فان من الخطورة بمكان أن تصبح منظمتنا متراخية متواكلة ، عاجزة أو غير قادرة في الاستجابة للأفكار الجديدة والمفاهيم العصرية التي يريد الانسان أن يبني عليها عالما أفضل " .

ومن دواعي السعادة والاعتزاز أن أرحب بانضمام جيبوتي وفييت نام الى أسرة الأمم المتحدة ، تتويجا لكفاح هذين الشعبين الصديقين في سبيل الاستقلال الوطني وتحرير الارادة وليس بيننا من يشك في أن هاتين الدولتين سوف تسهمان اسهاما ايجابيا ملموسا في تعزيز دور المنظمة وتأدية واجباتها .

وان في استقلال هذين الشعبين مؤشرا أكيدا لمسار التاريخ ، وتذكيرا لنا جميعا بحتمية انتصار ارادة الشعوب التي لا زالت تناضل من أجل حقها في تقرير مصيرها وتحرير ارادتها ، والقضاء على ما تعاني منه من قهر وتسلط ، ولعلي أذكر بالأسم شعب فلسطين العربي ، والشعوب الافريقية الشقيقة في ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا .

السيد الرئيس ، ان اجتماعنا هذا مناسبة مواتية لكي يطرح كل منا سياسة بلاده الخارجية في خطوطها العريضة ، ورؤيتها لدورها على المسرح العالمي ، ورأيها في الموضوعات الحيوية المتصلة بأمن العالم وسلامته ورفاهيته ، سواء أكانت تلك الموضوعات سياسية تتعلق بالتعامل والتوازن بين الدول ، أو اقتصادية تتعلق بحياة الشعوب ومستقبلها ، أو اجتماعية تتعلق بكرامة الفرد والجماعة ، وكيفية الحفاظ عليها في بيئة صحية سليمة ، ومناخ ملائم لتطوير المدنية بما يسعد الأجيال الحاضرة ، ويبشر بمستقبل أسعد للأجيال القادمة .

وتعلمون يا سيادة الرئيس ، أن مصر تتحمل — عن اختيار وقناعة — مسؤولية كبرى ، نابعة من موقعها الاستراتيجي الفريد كهمزة للوصل بين القارات ، وقلعة للسلام في منطقة كانت ولا تزال عرضة للأطماع والمؤامرات ، وشعلة للحضارة في قلب الوطن العربي الكبير وفي طرف القارة الافريقية المجيدة ، وهو ما يجعلها حامية للمصالح العربية والافريقية ، متصدية لأى عدوان تتعرض له الشعوب العربية والافريقية وكافة شعوب عدم الانحياز ، التي تربطنا بها وحدة المبدأ والسياسة والمصلحة ، والرؤية الفلسفية لدور شعوب العالم الثالث في المرحلة المعاصرة .

Digitized by UNOG Library

كل هذا يتطلب من الشعب المصرى تضحيات جسام ، وهو يقدمها طواعية وعن طيب خاطر، فقد أدرك بوعيه التاريخي منذ قديم الأزل ، وحدة الكفاح الانساني ضد الاستعباد والسيطرة والاستغلال ، وتحقق من أنه حين يتصدى لأى عدوان على شعب شقيق ، فانما يدافع عن ذاته وقيمه وحضارته .

Digitized by UNOG Library

كما أن هذا الدور الطليعي يقتضي أن تكون مصر دائما غيورة على استقلالها ، حريصة تماما على ألا تشوبه شائبة ، وأن تكون ارادتها حرة طليقة ، لا تستلهم الا وجه الحق والعدل والسلام ، ولا تنبع الا من الضمير الاجماعي للأمة التي تنتمي اليها ، ولا تعتمد على شيء سوى قدرتها الذاتية على العطاء ، وتضامن أشقائها معها في كل موقف ، واستعدادهم للوقوف الى جانبها مهما كانت التضحيات .

وليس من قبيل المصادفة أن مصر كانت في مقدمة الرعيل الأول لعدم الانحياز ، وتحملت الكثير في سبيل مقاومتها للأحلاف ودوائر النفوذ ونزعات السيطرة ، كما كانت نقطة الارتكاز التي قامت عليها الحركات الاستقلالية في العالم العربي والقارة الافريقية ، بل ان شرارة النضال المصرى قد ألهبت خيال الأحرار في كل مكان ، وهدتهم الى طريق النصر والحرية .

ومن هنا كان حرص الرئيس محمد أنور السادات على أن تكون سياسة مصر نابعة من تراثها وترابها وقيمها ، مستهدية مصلحتها ومصلحة تلك الشعوب التي تقف معها في خندق واحد .... خندق السلام والحرية والاخاء بين كافة الأمم والشعوب ، وأول ما يستلزمه استقلال الارادة هو أن يكون القرار بيد الشعب لا معقب عليه ولا رقيب ، وألا يكون لأى قوة خارجية وضع متميز خاص يخل بمبدأ المساواة والتكافؤ بين الدول ، أو يجعل ارادة أحد الطرفين مرهونة للطرف الآخر ، خاضعة لنفوذه وتأثيره .

وليس كل هذا بالأمر المهيّن ، لأن للحفاظ على الاستقلال وحرية الارادة تبعاته الجسيمة ، كما أن ممارسته تتطلب يقظة كبيرة وتوازنا دقيقا ، لأننا نعيش الآن في عصر التداخل والاعتماد المتبادل ، ولا يستطيع أحد — حتى اذا شاء — أن يعيش في فراغ أو بمعزل عما يجرى في العالم حوله ، فالتحدى الكبير الذى يواجهنا جميعا ليس هو التقوقع والانطواء على النفس ، وانما هو الانفتاح والقدرة على التعامل مع الجميع دون عقد أو حساسيات ، ودون أى تفريط في الارادة الوطنية والمصلحة القومية العليا .

من هذا المنطلق ومن هذا المفهوم ، تنفتح مصر على العالم أجمع ، في الشرق والغرب ، في الشمال والجنوب ، وتتعامل وتتفاعل مع الجميع دون تعصب أو تفرقة ، طالما حرصوا على الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية ، وكانوا مستعدين للتجارب بصدق مع مصر ، على أساس الاحترام المتبادل ،

Digitized by UNOG Library

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم المساس بالسيادة وحرية الارادة ، ومصر في سياستها هذه واضحة ثابتة لا تميل ولا تتذبذب ، وانما تبقى ثابتة على المبدأ ، حافظة للعهد ، مقيمة لعلاقاتها الدولية على أسس موضوعية واضحة ، يسهل على الجميع التعرف عليها واستيعابها والتنبؤ بها ، وباختصار ، فان أى دولة مستعدة لاحترام المواثيق الدولية والالتزام بأحكام الشرعية ، تستطيع اقامة علاقات صحية طيبة مع مصر ، للصالح المشترك للبلدين ، وصالح التعاون الدولي ككل .

ومن هذا المنطلق أيضا ، شاركت مصر بكل حماس واهتمام في الحوار الذى دار في باريس من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ الى حزيران/يونيه ١٩٧٧ بين الدول النامية والدول التي أتاحت لها الظروف نصيبا أكبر من التقدم ، بهدف ارساء قواعد نظام اقتصادى دولي جديد .

وترى مصر — وتشاركها في هذا سائر الدول النامية — أن مشكلة التنمية لا يمكن علاجها بمعزل عن المشاكل الاقتصادية الدولية ، ولذلك فانه يتحتم النظر الى تلك المشاكل معا ، وعلاجها بشكل متكامل ، فهناك ترابط حتمي بين مشاكل التنمية والتجارة والتمويل والنقد ، ومن ناحية أخرى ، فيجب أن تخدم التجارة الدولية ومساعدات التنمية أهداف التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة الى الدول النامية ، كما أننا يجب أن نستمر في الحوار بهدف الاتفاق على الاجراءات اللازمة لمكافحة التضخم الدولي ، باعتباره ظاهرة مرضية خطيرة تنتقل من الدول الصناعية الى الدول النامية ، في مرحلة دقيقة لا يحتمل اقتصادها فيها تلك الاهتزازات وهذا الارتفاع المحموم وغير المحكوم في تكلفة التنمية .

ونحن نؤمن بأن الدول النامية تستطيع فيما بينها أن تعطي دفعة كبيرة لقضية التعاون الاقتصادى الدولي ، وأشير هنا الى النتائج الايجابية التي أسفر عنها مؤتمر القمة الافريقي العربي الأول ، الذى انعقد في القاهرة من ٧ الى ٩ آذار/مارس ١٩٧٧ ، وكان أول تطبيق عملي وجاد لمبدأ التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية .

السيد الرئيس ، ان القارة الافريقية التي كانت في الماضي مسرحا للمؤامرات الاستعمارية والاستغلال الأجنبي ، تشهد هذه الآونة تطورات خطيرة ، يتعين علينا أن نتصدى لها بكل حزم ويقظة ، اذا كنا حريصين على تجنيب هذه القارة مزيدا من المعاناة والصراع ، وأوجز هذه التطورات فيما يلي :

Digitized by UNOG Library

أولا ، ان التدخلات الأجنبية ــ بدلا من أن تختفي من سماء القارة مع انحسار الموجة الاستعمارية ــ عادت تطل علينا في افريقيا من جديد ، وان كانت تحاول أن تتخفى وراء أقنعة جديدة ، وتتستر خلف ذرائع واهية ، غير أن الحقيقة تظل ان كل تدخل أجنبي في افريقيا مرفوض ، لأنه لا يمكن أن يؤدى الى مصلحة الشعوب ، ولا يمكن أن ينتج عنه سوى تزايد حدة الصراع وعوامل الشقاق ، وخلق بؤر جديدة للتوتر ، ويهدف التدخل دائما الى تكوين المناخ الذى يضمن استمراره وتصاعده ، بحيث يصبح ظاهرة سرطانية يصعب اقتلاعها من الجذور والقضاء على آثارها الوخيمة .

ثانيا ، ان النظم العنصرية في روديسيا وجنوب افريقيا ــ بعد أن شعرب باستنكار الرأى العام العالمي لسياستها وممارساتها التي تنتهك حقوق الانسان وتخرق المبادئ التي تعارفت عليها الأمم المتمدينة ، ازدادت اصرارا على العدوان ، وتمسكا بسياسة البطش والارهاب ، وتماديا في الممارسات الضالة ، بدلا من الرجوع الى الحق ، والاقرار بحق الشعوب في تولي أمورها بنفسها ، ورفع كافة صور الوصاية عنها .

وأعتقد أننا جميعا نتفق على انه لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدى ازاء هذا الوضع الغريب ، الذى يعيش فيه الانسان غريبا في أرضه ، مضطهدا ممن اغتصبوا حقه ، ولابد أن نكون أمناء مع أنفسنا ، ونلتزم بتضييق خناق العزلة على نظام ايان سميث العنصرى ، تطبيقا لقرار مجلس الأمن الصادر في ايار/مايو ١٩٧٧ ، وكذلك علينا أن نتحقق من تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحرير ناميبيا وانهاء الادارة غير الشرعية التي تفرضها عليها جنوب افريقيا ، ثم ان علينا أن نواجه النظام العدواني الحاكم في جنوب افريقيا بما يردعه ويضع حدا لجرائمه ، التي كان آخرها اغتيال مناضل شريف ، بعد أن تعرض لأقصى صور التعذيب الوحشي .

السيد الرئيس ، من الحقائق التي يسجلها التاريخ ، أن الشرق الأوسط ــ مهد الحضارة ومهبط الديانات وملتقى الأجناس والشعوب ــ كان دائما منطقة سلام واخاء ومحبة ، ينعم فيها الأفراد والجماعات بحياة سعيدة هنيئة ، لا مكان فيها للحقد أو التعصب ، بل كان التعايش والتفاعل يشكلان مظلة وارفه ازدهرت في ظلها الحضارة ، وذابت الفوارق بين الناس ، فكانت المنطقة ــ بحق ــ بوتقة للانصار والالتحام القائمين على التعدد باعتباره ظاهرة أساسية في حضارة الانسان وتطوره ، والتسامح كشرط لا غنى عنه لاستمرار المجتمع البشرى .

Digitized by UNOG Library

غير ان هذا الوضع النموذجي انتكس فجأة ، حين هبت عاصفة عاتية واردة من خارج المنطقة ، أوقدتها وأذكت نارها أطماع ومؤامرات ، من دول كانت تستعمر دول المنطقة وتستغل شعوبهـــا ، وتمتص ثرواتها ، التقت في الأهداف والأساليب مع حركة عنصرية ظهرت بعيدا عن المنطقة ، واجتمع الطرفان على العدوان على شعب بأكمله ، وانتهاك حقوقه وتهديده في كيانه بل في وجوده ذاتـه ، وفرض عليه أن يعيش في التيه خارج أرضه ، وبعيدا عن موطنه ، ثم امتد نطاق هذا العدوان ليشمل سائر دول المنطقة ، وأصبحت شعوبها تحس أنها مهددة في أرضها وقيمها وحضارتها وتراثها .

Digitized by UNOG Library

هذا هو ما حدث في الماضي ، وما هو حادث في الحاضر ، وما يظن البعض انه يمكن ان يستمر في المستقبل ، على النقيض من حركة التاريخ ودروسه ، وقد فرض هذا الوضع على المنطقة ان تنفرد عن العالم كله بظاهرة غريبة ، هي البقاء في حالة حرب دائمة لمدة تتجاوز ثلاثين عاما ، وهي حالة بركانية تنفجر كل مدة زمنية ، وتجلب معها مزيدا من الالام والاثام والشرور ، وهي بهذا اعنف واشد ضررا من الحروب الطاحنة التي قامت لمدة زمنية معينة في انحاء متفرقة من العالم ثم خبت جذوتها ، لان الحرب البركانية هذه تولد مناخا ماديا ونفسيا يحول دون الاستقرار ، ويقف في طريق التقدم والبناء ، حيث يصبح كل شئ متوقفا على المجهول ، وبذلك كان من المحتم ان تعاني المنطقة من استنزاف مستمر لمواردها البشرية والمادية ، وامتصاص بالغ لطاقاتها وقدراتها ، وكان طبيعيا ان يؤدى هذا الوضع ــ الذى نشأ من جانب واحد هو جانب الصهيونية المتحالفة مع الاستعمار الاجنبي ــ الى قيام مناخ غير صحي في المنطقة كلها ، يتلاشى فيه الامل ، وتتضاعف المخاوف والاحقاد ، خاصة بالنظر الى ان الكيان الصهيوني العنصرى الغريب اخذ يتصاعد في اهدافه العدوانية ، واصبحت شهيته للعدوان تتزايد كلما ابتلع حقا او احتل ارضا ، ولم تقف مطامعه عند حد .

هذا هو التشخيص الحقيقي للموقف في الشرق الاوسط ، وهذا هو سبب الداء في الماضي والحاضر والمستقبل ، ومعنى هذا ان من الحتميات التاريخية انه اذا استمر الوضع على ما هو عليه ، فلابد ان يولد انفجارا يتجاوز في مداه وابعاده والغبار الذى يتساقط منه كل ما شهدته المنطقة في الماضي ، وعندئذ لن يسلم اى شعب في العالم من آثاره المدمرة ماديا وروحيا ومعنويا .

وليكن واضحا ان الامة العربية لديها من القدرات والامكانيات المختلفة ما تستطيع تعبئته في اى صراع او مواجهة تفرض عليها ، بالرغم من التحرك العربي المسلم به من اجل احلال السلام القائم على العدل في المنطقة ، محل الصدام وحالة اللاحرب واللاسلم .

ويجب الا يشك احد في ان الامة العربية ستقف وقفة الرجل الواحد في الوقت المناسب وبالاسلوب المناسب لرد العدوان عليها ، ايا كان مصدره ، والمسألة لا تعدو ان تكون مسألة توقيت القرار .

Digitized by UNOG Library

ولنا اذن ان نتساءل : هل يمكن ان يستمر هذا الوضع ؟ والى متي ؟ وهل يجوز ان نسلم جميعا بعجزنا عن معالجته ؟ ومن الذى تسبب في كل هذا التوتر والعنف والمعاناة ؟ اهو الطرف المسالم الذى عاش في سلام مع غيره منذ فجر التاريخ ، ام انه الطرف الذى جعل العدوان فلسفة ، والاحتلال مطلبا قوميا يربطه بالحقوق التاريخية ، وينسب العنصرية - زورا - الى العقيدة السماوية ، ويصر على مد نطاقه السرطاني بصفة مستمرة ؟ ان نظرة على احداث المنطقة منذ عام ١٩٤٧ بل وقبل ذلك بكثير ، تثبت ان طرفا معينا اقام تصوراته وحساباته كلها على اساس شن حرب كل دورة زمنية معينة ، يدبر لها في الظلام ، ويوفر لها ستارا كثيفا من دخان الدعاية الكاذبة ، وظن انه نجح في خداع العالم وتخديره ، حتى اصبح يرى العدوان ضربا من الدفاع عن النفس ، والتوسع تأمينا للوجود والبقاء ، والاحتلال وتشريد شعب بأكمله من ضرورات التعايش بين الامم والشعوب .

ولنا ايضا ان نتساءل : هل استفاد المعتدى من دروس التاريخ وعبره ؟ وهل اتعظ من استقراء سيرة الامم التي سبقتنا وتعرضت - بصورة او بأخرى - لما تعرضت له شعوبنا من عواصف وانواء ؟ وكيف يستطيع ان يوفق في عقولنا بين ما يدعيه من انه يريد ان يعيش في سلام وبين اصراره على الاحتلال والتوسع وممارسة اوضاع المحاربين ؟ كيف يمكن ان يطالبنا بالتسليم بحقه في العيش في سلام في الوقت الذى يستمر فيه في احتلال ارضنا وانتهاك حقوق شعب بأكمله ، على نحو غير مسبوق في التاريخ ؟ اى نوع من التعايش هذا الذى يقوم على الاحتلال والتسلط ؟ وكيف يراد منا ان نعترف بمن لا يعترفون بابسط مبادئ القانون وحقوق الانسان ؟

ان حكام اسرائيل لا يكفون عن التشدق بعبارات السلام والتعايش ، ويزعمون اننا نستطيع ان نقفز بالمنطقة من حالة الحرب الطاحنة الى حالة العلاقات الطبيعية والتداخل والتعامل ، غير انهم حتى في هذا الطرح الدعائي الاجوف لا يعرضون اى سلام ، وانما يقترحون - في الواقع - اقامة علاقات غير طبيعية ، في ظل استمرار الاحتلال والتوسع وانتهاك الحقوق ، وأسوأ ما في هذا المسلك انه استخفاف بعقولنا جميعا ، واستهزاء بقدرتنا على التمييز بين الحق والباطل ، لان المتشدقين منهم بالسلام - لو كانوا جادين في دعوتهم - لما سمحوا لانفسهم بأن يصرحوا كل يوم باصرارهم على ضم الاراضي وتجاهل وجود الشعب الذى كان ولا يزال صاحب الارض وصاحب الحق ،

Digitized by UNOG Library

واذا كانت اسرائيل تدعو حقيقة الى السلام ، فانني اتحدى وزير خارجيتها ان يقف امامكم هنـــا — انتم ممثلو دول العالم وشعوبه — ويعلن من فوق هذا المنبر استعداد اسرائيل للانسحـــاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة واقرارها بحق شعب فلسطين في اقامة دولته المستقلة والعودة الى ارضه التي زرعها واقام حضارته عليها لآلاف السنين .

ولعلكم تتذكرون ان القرار ١٨١ (د — ٢) الصادر في الدورة الثانية للجمعية العامـــة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قاضيا بتقسيم فلسطين ينص على قيام " دولتين مستقلتين في فلســـطين " اولاهما عربية والثانية يهودية ، وذلك بعد شهرين من جلاء القوات المسلحة التابعة للســـلطة المنتدبة ، على الا يتأخر هذا — بحال من الاحوال — عن ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٨ .

وها نحن نشهد انقضاء ثلاثين عاما على صدور هذا القرار الذى يستند اليه حكّام اسرائيل وفلاسفتها كأساس شرعي لقيام دولتهم واستمرارها ، فكيف ينفذ القرار في احد شقيه ويتجاهـــل كلية في الشق الاخر ؟

كيف تستطيع اسرائيل — في ظل ميثاق الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان — ان تحـــول بين شعب وبين حقه في اقامة دولته المستقلة مثل سائر الامم والشعوب ؟ لقد اعترفت الجمعية العامة — عاما تلو الاخر منذ عام ١٩٤٧ — بحق هذا الشعب في ارضه وهويته وكيانه المستقل ، أفـــلا يحل له ان يطالب اليوم بحقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة ؟ ومن هي اسرائيل حتى تنكـر على شعب فلسطين حقه في اقامة دولته في ارض فلسطين ؟ ان اسرائيل مهما ماطلت وتمادت فـــي البغي والضلال — لا يمكن ان تحول دون اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين ، حيـث يمارس الشعب الفلسطيني سيادته دون قيود ، ويواصل اسهامه الكبير في بناء الحضارة واقامـــة المدنية ، ويستمر في اداء دوره الايجابي ، عاملا على التقريب بين الامم والشعوب ، والوصـــل بين الحضارات ، ونشر السماحة والاخـــاء بين الجميع .

Digitized by UNOG Library

وأغرب من هذا الرفض الاسرائيلي لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة ، اصرار حكام اسرائيل على فرض الوصاية على هذا الشعب ، واملاء ارادتهم عليه ، اذ سمح هؤلاء الحكام لأنفسهم أن يرفضوا قرارا أصدره الشعب باختيار من يمثلونه ويتحدثون عنه ، ويحمون مصالحه ويعبرون عن أمانيه ، وهذا — أيضا — وضع لم يسبق له مثيل في التاريخ ، فكأن اسرائيل تزعم لنفسها أنها بعد أن احتلت أرض شعب فلسطين تستطيع أن تحتل عقله وضميره الجماعي ، فتختار له من تشاء ممثلا ومدافعا عن المصلحة ، وترفض من انبثقت ارادته عن اختياره وتكليفه بتحمل عبء قيادة الكفاح الوطني .

ان اسرائيل بهذا المسلك الغريب تريد أن تعطي نفسها حقا لم تزعمه أى دولة لنفسها في الماضي أو الحاضر ، مهما بلغت من القوة أو السطوة والقدرة على التسلط ، واذا أردنا أن نتعامل معها بمنطقها ، فاننا نستطيع أن نقول اننا لا نعترف بالحكومة الاسرائيلية ممثلا شرعيا ، ونصر على اختيار عناصر أخرى ، بل ان من حقنا في هذه الحالة يكون أقوى وأوضح ، لأن حكام اسرائيل الذين يتحدثون باسمها لديهم من التاريخ الأسود ما يكفي لوصم مجتمع بأكمله بالتخلي عن كافة القيم الانسانية ، وتبني النظريات التي تتجافى مع أبسط حقوق الانسان ، فيكون لنا من باب أولى أن نعترض على صفتهم التمثيلية ، على أساس سجل أعمالهم العدوانية الارهابية ونظرياتهم العنصرية .

وعلى من تعترض اسرائيل ؟ على منظمة التحرير الفلسطينية التي أعلن مجلسها الوطني في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٧ مواصلة النضال السياسي لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني ، وحرصه على المشاركة في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الصهيوني ، وذلك بهدف تحقيق الحقوق الوطنية التي أقرتها جمعيتكم الموقرة منذ عام ١٩٧٤ ؟ أليست المنظمة هي التي دعت في وثيقة رسمية الى أهمية اقامة العلاقات مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية داخل الأرض المحتلة وخارجها ؟ ومع من تريد اسرائيل أن تتعامل اذا سمحنا لها — جدلا — بأن تختار خصمها على هواها ؟ هل تريد أن تتعامل مع عناصر هامشية لا صفة لها ولا قدرة ؟

انني أقولها لاسرائيل وحكامها : لن ينفعكم هذا ولن يجديكم شيئا ، وكما عجزتم عن تجاهل حقيقة وجود الشعب الفلسطيني واخفائها عن العالم ، فسوف تعجزون تماما عن تجاهل حقيقة وجود ممثلين شرعيين لهذا الشعب ، ارتضاهم الشعب الفلسطيني عن قناعة ، وكرر ثقته فيهم في كل مناسبة أتيح له فيها أن يختار ويدلي بصوته ، ثم ان الأمة العربية — على أعلى مستويات القيادة —

Digitized by UNOG Library

امّنت على هذا الاختيار وأضفت عليه صفة الاجماع في مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ ، وليس هناك من معقب على هذا القرار العربي الذى كرسته جمعيتكم حين أصدرت قراراتها التاريخية في الدورة التاسعة والعشرين بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشة قضية فلسطين ، وبتأييد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وباعتبار منظمة التحرير الفلسطينية مراقبا في نظامها .

ولم تكتف اسرائيل بعدوانها هذا على الشعب الفلسطيني ، بل انها تحاول اشعال الموقف في جنوب لبنان واتخاذه ذريعة للتدخل في شؤون هذا البلد الشقيق ، الذى عانى كثيرا بسبب الأطماع والتدخلات الأجنبية . ودعوني أحذر اسرائيل أمامكم من أن أى استغلال من جانبها للوضع في تلك المنطقة سيجر عليها أوخم العواقب ، فضلا عن الضرر البالغ الذى يسببه لمسيرة السلام .

السيد الرئيس ، اننا عندما ننبه الى أن كل تسامح مع العدوان والتطرف لا يتولد عنه سوى تصاعد في العدوان ، لا نلقي الكلام على عواهنه ، ولا نتحدث من فراغ ، ولا نضع فرضيات نظرية لم يقم عليها دليل ، وانما نتحدث من أرضية الواقع المعاصر ، الذى نعايشه كل يوم ، ونستمد رؤيتنا من الأحداث التي نشهدها والتطورات التي نلمسها ، ويكفي أن نشير الى موضوع التغييرات السكانية والديموجرافية التي تجريها اسرائيل في الأرض المحتلة ضد ارادتكم وعلى خلاف اجماعكم . ولست بحاجة الى الاستطراد في شرح هذه الاجراءات وأبعادها ، فانتم تعرفونها جيدا وقد أعلنتم - فرديا وجماعيا - رأيكم فيها ، وانما أشير باختصار الى مغزى هذه الاجراءات والآثار الخطيرة التي يمكن أن تنجم عنها اذا تركت تنتج مفعولها .

ومن المعروف ان تلك الاجراءات الاسرائيلية تنقسم الى ثلاثة أقسام :

أولا - محاولة اسباغ الشرعية القانونية على مستوطنات اسرائيلية أقيمت في الضفة الغربية ، اذ أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي قرارا في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٧ بإضفاء صبغة الشرعية على مستوطنات ثلاث أقيمت في الضفة الغربية ، وهي حال أدوميم (بالقرب من أريحا) وأفرا (بالقرب من رام الله) وأيلون موريه (على طريق نابلس) .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - محاولة فرض النظم الاسرائيلية على السكان العرب للأراضي التي أحتلت منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، تحت ستار مساواة السكان العرب بالمواطنين الاسرائيليين ، وتلك ذريعة واهية ، فليس بيننا من يجهل أن اسرائيل تعامل العربي كما لو لم يكن انسانا له الحق في الحياة والعمل والاختيار .

وقد جاء هذا الاجراء فاضحا للنوايا الحقيقية لاسرائيل ... نوايا الضم والتوسع الاقليمي ، وليس أدل على هذا من أن المتحدث الرسمي باسم حكومة اسرائيل حاول أن يرد على الاتهامات التي وجهت الى القرار فقال بالحرف الواحد " انك لا تستطيع أن تضم لاسرائيل أرضا يملكها الشعب الاسرائيلي ، لأن هذه الأرض مملوكة أصلا لهذا الشعب" فهل بعد هذا دلالة على نية التوسع ؟

ثالثا ، انشاء مستوطنات يهودية جديدة في الضفة الغربية ، ففي ١٧ آب/أغسطس ١٩٧٧ صرح مصدر مسؤول اسرائيلي بأنه تقرر اقامة ثلاث مستوطنات يهودية جديدة في الضفة الغربية ، ومعنى هذا القرار الاسرائيلي ان عدد المستوطنات التي أقامتها اسرائيل في الأرض المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ يبلغ ٨٥ مستوطنة ، موزعة على النحو التالي :

٣٧	مستوطنة في الضفة الغربية
٢٥	مستوطنة في الجولان
١٨	مستوطنة في سيناء
٥	مستوطنات في قطاع غزة

ولم يردع اسرائيل عن الاستمرار في هذا المسلك الغريب ، ان جمعيتكم الموقرة - التي هي المعبر الأصيل عن الاجماع العالمي - قد أدانت تلك الاجراءات الاسرائيلية في أكثر من مناسبة ، واعتبرتها باطلة وغير صالحة لترتيب أى آثار قانونية عليها في الحاضر أو المستقبل ، وأذكر بالذات القرار الذى أصدرتموه في حزيران/يونيه ١٩٦٧ بشأن مدينة القدس والقرار A/31/106 الذى اتخذتموه في عام ١٩٧٦ وأدنتم فيه كافة السياسات والممارسات الاسرائيلية من هذا القبيل ، وبصفة خاصة : انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، ونقل سكان غرباء اليها ، وتغيير الطابع المادى للأرض أو تكوينها الديموجرافي أو هيكل مؤسساتها .

Digitized by UNOG Library

وكان واضحا من القرارين اللذين اتخذتموهما ، والبيان الاجماعي الصادر عن مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ان المجتمع الدولي يدين هذه الاجراءات ولا يعترف بهـا أو بأى آثار تنتج عنها ، كما أنه يؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة ـ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب ـ على الأراضي العربية المحتلة .

وقد كانت القرارات الاسرائيلية الأخيرة مناسبة لأن تعلن جميع الدول ـ دون استثنـاء ـ رفضها لهذه الاجراءات وللمنطق الذى تقوم عليه والحجج التي تستند اليها ، وأشير بصفـة خاصـة الى البيان القاطع الذى أصدره الرئيس عمر بونغو رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقيـة والبيانات الرسمية التي أصدرتها حكومات الدول الآسيوية والأوروبية ودول القارتين الأمريكيتـين فـي الشمال والجنوب ، وكل ما جاء ببيانات زملائي وزراء الخارجية الذين اشتركوا في المناقشة العامـة حتى الآن .

Digitized by UNOG Library

والغريب ان رئيس وزراء اسرائيل — وسجله معروف — اختار لاعلان هذه الاجراءات الجديدة توقيتا يدعو الى التأمل ، وهو عودته من زيارة للولايات المتحدة حاول فيها — بكل ماوراءه من سطوة اعلامية — ان يرسم لنفسه صورة زائفة ، ويرتدي مسوح الرهبان ورسل السلام .

لكل هذه الاعتبارات ، تقدمت مصر بطلب لمناقشة هذا الوضع الخطير بهدف اتخاذ اجراء جماعي جديد لردع المسلك الاسرائيلي ، بعد ان اعلنت دول العالم المختلفة ادانتها له ورفضها لكافة آثاره ونتائجه ، ومن ثم فانني باسم مصر أتقدم للجمعية العامة بمشروع قرار سوف يوزع اليوم على حضراتكم ،

السيد الرئيس ، اننا معشر العرب طلاب سلام ، ولسنا نبغي عدوانا ولا افتياتا على حق أحد ، ونحن ننظر الى دورنا التاريخي من منظار التقريب بين الشعوب وتحقيق مصالحها ، فنحن نعلم ان التحدي الحقيقي الذي يواجهنا جميعا هو تحدي البناء وتوفير أكبر قدر من الرخاء للجماهير والتغلب على مشاكل نقص الغذاء والمشكلات الاقتصادية الطاحنة ، وانجاز كل هذا دون اي مساس بالاستقلال الوطني ، او تفريط في الارادة الوطنية ، وتحقيق التوازن الدقيق بين الاعتماد المتبادل والتفاعل الضروري بين الشعوب وبين الحرص على الحفاظ لكل شعب على تراثه وقيمه وأصالته .

ونحن نؤمن ايمانا جازما بأن منطقة الشرق الاوسط يجب ان تكون منطقة سلام وتعايش ، يشعر فيها كل شعب بحريته وحقه في الحياة والتطور والتقدم ، متحررا من الخوف والحاجة والضغط .

ثم اننا نرحب بتحمل مسؤوليتنا في تدعيم سلام العالم وزيادة رخائه ، فنحن نؤمن بأن المجتمع الانساني كله اسرة واحدة ، يسودها التعاون والحب والترابط :

" انا خلقناكم امة واحدة ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا . . . . "

وبهذه الروح وتلك الخلفية النفسية والحضارية اعلن الرئيس محمد انور السادات في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ — ومصر والامة العربية معها في ذروة الانتصار — مبادرته للسلام العادل والدائم في المنطقة ، وبهذه الروح ايضا بقيت الامة العربية على عهدها ، ولم يفتر حماسها للسلام رغم كل الشواهد السلبية ، التي تثبت ان الطرف الاخر غيرراغب في تحقيق السلام أو غير قادر على قبول تحديه .

وتذكرون ان مصر فتحت قناة السويس للملاحة الدولية في ٥ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، تيسيرا

Digitized by UNOG Library

على كافة الامم والشعوب واسهاما منفردا منها في اقامة المناخ المواتي للسلام ، رغم وضوح تعنت اسرائيل واصرارها على الوقوف في طريق السلام ووضع العقبات امامه .

ونحن لا زلنا مصرين على ان السلام ليس واجبا فقط ، وانما هو ممكن وليس من المستحيل تحقيقه ، اذا حزمت اسرائيل امرها في النهاية ، وقررت قبول تحدى السلام بعناصره وتبعاته التي لا منازعة فيها ، وهي :

أولا ، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ .

ثانيا ، اقامة دولة فلسطينية مستقلة في ارض فلسطين وحق شعب فلسطين في العودة وتقرير المصير .

ثالثا ، الاقرار بحق كل دول المنطقة في العيش في سلام .

رابعا ، توفير الضمانات اللازمة لكي يكون كل شعب آمنا على ارضه ومقدساته وأرواح ابنائه ، ونحن لا نمانع في توفير اى ضمانات جماعية او ثنائية تحقق هذا الهدف ، بما في ذلك ضمانات تقدمها الولايات المتحدة نفسها لاسرائيل ، بشرط الا يكون فيها مساس بالأمن القومي العربي .

ومن جهة اخرى ، فنحن على استعداد لبحث كافة صور الضمانات ، سواء أكانت ضمانات على الارض ، مثل اقامة المناطق المنزوعة السلاح والمناطق العازلة ، وتخفيف حجم القوات والأسلحة في المناطق المجاورة للحدود ، ووضع قوات تابعة للامم المتحدة في تلك المناطق ، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للكشف المبكر عن اى تطور يخل بالسلام والأمن ، ام ضمانات سياسية تشترك في تقديمها دول عديدة بصورة او بأخرى .

خامسا ، يرتبط بموضوع الضمانات ، ان السلام الحقيقي لا يمكن ان يكون راسخا مضمونا مالم يكن هناك اتفاق على مايلي :

١ — جعل هذه المنطقة خالية من السلاح النووى ، لان التهديد النووى من اى طرف يوجد مناخا يتنافى مع فكرة السلام من اساسها ويجعلها اسما على غير مسمى ، وشكلا بغير مضمون فكيف لنا ان نطمئن ونقيم حساباتنا على اساس استمرار السلام اذا كانت اسرائيل — متعاونة في هذا مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا — تصر على ادخال عنصر جديد في موجة التصعيد بالعمل على حيازة السلاح النووى ، وهو مسلك لا يكشف عن الالتزام بالسلام ولا الرغبة فيه في المستقبل ، وانما

Digitized by UNOG Library

يكشف عن استمرار النوايا العدوانية وهيستريا الحرب ، القائمة على خرافة التفوق العسكرى ، ودعوني أعلن من فوق هذا المنبر الموقر مايلي :

(أ) ان اسرائيل اذا حازت السلاح النووى فلا يمكن ان ينتظر احد ان نقف مكتوفي الايدى امام هذا التطور الخطير عسكريا وسياسيا ومعنويا .

(ب) ولهذا فنحن نصر في حالة التوصل الى اتفاق سلام على الزام اسرائيل بالانضمام لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، فلا يعقل ان تنفرد اسرائيل — من بين جميع دول المنطقة — بعدم توقيع هذه الاتفاقية وعدم الالتزام بأحكامها . ومصر مستعدة للانضمام لهذه الاتفاقية بعد ان وقعت عليها بالفعل .

٢ — ولابد ايضا من تنظيم التسليح التقليدى ، هذا في حالة سلام دائم وعادل ، لأن التسابق في هذا المجال كفيل بتصعيد التوتر تصعيدا مستمرا ، بما يزيد من احتمالات انفجار الوضع في المستقبل .

٣ — ومن ناحية اخرى ، فليس من المقبول ان تستمر السياسة الاسرائيلية الحالية بشأن الهجرة ، لأن فتح باب الهجرة غير المحدودة وغير المحكومة للوافدين من جميع انحاء العالم هو في حد ذاته دافع للعدوان والتوسع على حساب العرب ، لأن اسرائيل — باعترافها وبلجوئها الى اقامة المستعمرات في الاراضي العربية — لا تستطيع استيعاب العناصر التي تهجر اليها بالاغراء والتهديد والتضليل فكيف يكون الحال في المستقبل ؟

ان على اسرائيل ، قبل ان تنادى بما تسميه " تطبيع الاوضاع في المنطقة " ان تجعل وضعها هي في المنطقة طبيعيا وعاديا ، فلا تكون نشازا وسط المجتمع الدولي ، وهو مالا يتأتي الا بالكف عن استقدام النازحين الجدد بأعداد كبيرة ودون ضوابط ، ولا يمكن ان يقبل احد ان تستمر اسرائيل في تحريض رعايا الدول الاخرى على تركها والهجرة اليها ، بدعوى انهم يعيشون في ارض التيه وخارج ارض الميعاد ، في نفس الوقت الذى تنكر فيه على الشعب الفلسطيني حق العودة الى أرضه ووطنه .

سادسا ، ولا بديل عن عودة القدس العربية الى اصحاب الحق فيها ، أرضا وتاريخا وتراثا وحضارة .

Digitized by UNOG Library

ان التحدى امامنا واضح لا لبس فيه ولا غموض ، والخيار امام اسرائيل واضح لا مجال فيه للخداع والتضليل ، فاما ان تجنح للسلم وتختار ان تعيش كدولة عادية من دول المنطقة ، وهو ما يقتضي انهاء عدوانها على الحق العربي واحتلالها للاراضي العربية ، واما ان تواجه الأمة العربية صفا واحدا ، ومعها العالم الذى اكتشف زيف دعاوى اسرائيل وخطورة نواياها .

ونحن من جانبنا ماضون في طريق السلام ، مع عدم التفريط قيد انملة في قدرتنا الدفاعية ، التي هي الارضية التي ننطلق منها للسلام ، ونحن نعتقد - بكل موضوعية وتجرد - ان هناك فرصة ذهبية سانحة قد لا يجود الزمن بمثلها في المستقبل ، لاحلال سلام عادل ودائم في المنطقة ووضع حد للعنف والحرب والخراب .

Digitized by UNOG Library

وسوف نعمل ، دون كلل من اجل انعقاد مؤتمر جنيف بمشاركة جميع الاطراف المعنيـة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، صاحبة الحق والمسؤولية في تمثيل الشعب الفلسطيني ، الذى لا يمكن ان نتصور حل المشكلة بمعزل عنه وفي غيبته ، فهو صاحب القضية التي هي جوهر الصـــراع ، ونخدع انفسنا اذا اعتقدنا لوهلة قصيرة ، اننا نستطيع ان نفرض على هذا الشعب ممثليه ، او نحـول بينه وبين المشاركة في الجهود السياسية ، بعد ان قبل — لأول مرة في تاريخ الصراع — ان يكـون جزءا من هذه العملية ، ويتقيد بقواعدها وأحكامها .

وارتباطا بهذا ، فنحن نؤيد اية صيغة تساعد على اشتراك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف على قدم المساواة مع باقي الاطراف ، ومن نفس المنطلق لا نوافق على اية صيغة تؤدى الى عكس ذلك ، بما في ذلك اقتراح الوفد العربي الموحد ، الذى لا نعتبره مفيدا الا اذا اشتركت فيه منظمة التحرير الفلسطينية كباقي الاطراف وعلى نفس المستوى ، وبعبارة اخرى — حتى اكون صريحا — فان هذه الفكرة مرفوضة اذا كان المقصود بها الالتفاف على حق المنظمة الثابت في تمثيل شعـــب فلسطين .

واذ تعبر مصر والامة العربية كلها عن اصدق آيات الامتنان لكم جميعا على التأييد الثابـت الذى تلقاه منكم بالمواقف المحددة والأعمال الملموسة وليس بالقول فقط ، فانها تعدكم بأن تشركـم معها في كل خطوة ، وترجع اليكم عند أى تطور في الموقف ، فأنتم اصحاب المسؤولية والقرار .

السيد الرئيس ، لو كان حكام اسرائيل يتمتعون بالوعي التاريخي ، لأدركوا ان اول ما يجب ان يهدفوا لتحقيقه هو القبول الحر القائم على الاختيار والاقتناع من جانب الامة التي يعيشون فـي وسطها . . .

والامة العربية على استعداد لتقبل هؤلاء الذين يلتزمون بالشرعية وسيادة القانون ، وفـي نفس الوقت فانها ترفض هؤلاء الذين يجعلون انفسهم فوق القانون ، أو يأخذون القانون في ايديهم ، يعبثون به كيفما شاؤوا ، او يحولونه الى شريعة غاب كلما عنّ لهم ذلك .

نحن نقبل التعايش والتنوع والتفاعل بين الآراء والمعتقدات ، والحضارات ، وهذا هـــو التحدى .

ونرفض الاحتلال ، والتوسع ، وضم الاراضي بالقوة ، وانتهاك الحقوق .

Digitized by UNOG Library

نحن نقبل لأول مرة الدعوة الى اقامة اوضاع طبيعية ، يستطيع الشعب الفلسطيني فـــي ظلها ان يعبر عن طاقاته وملكاته ، وهنا يكمن مفتاح الموقف والتحرك نحو السلام .

ونرفض الادعاء بأن هذا الشعب محكوم عليه بالحياة في تيه القرن العشرين وفي ظلمـــات القرون الوسطى وأيام الجاهلية الاولى .

وقد وقفتم جميعا الى جانبنا في كفاحنا العادل في سبيل السلام والحرية ، ونحن نعـــتز بهذا ونسجله لكم بكل تقدير .

وغدا تشرق شمس الحرية ، ويتبدد ظلام الاستعمار والعنصرية .

السيد دى غيرينغود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس يحق لوفد بلادى لأسباب عديدة ان يهنئكم على تبوئكم رئاسة هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، واسمحوا لي أولا ان احيي في شخصكم الزميل السابق ، والممثل الدائم ليوغوسلافيا ، حينما كنت رئيسا للبعثة الدائمة لفرنسا في نيويورك ، ان صفاتكم الحازمة ، وروحكم السياسية المميزة ، والكفاءة التي اعـــترف الجميع لكم بها ، والتقدير الذى حققتموه لأنفسكم ، كل هذا يؤكد لي انكم سوف تقومون بأعمالكـــم بصورة لاجدال فيها .

ان يوغوسلافيا قد اكتسبت على الساحة الدولية موقفا مميزا ، فهي مؤسسة ، بل ومحـــرك اساسي في حركة البلدان غير المنحازة ، وعضو نشط في مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ، كما انهـــا عضو في المؤتمر الذى عقد في باريس حول التعاون الاقتصادى الدولي ، وكانت صاحبة المبـــادرة للدورة الاستثنائية حول نزع السلاح التي سوف نعقدها في العام المقبل . ولهذا فان بلادكـــم تشعر بحدة المشاكل المعاصرة ، سواء اكانت تتعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب ام بالحوار بين الشمال والجنوب . ان فرنسا تشعر بغبطة خاصة جدا امام الفرصة الجديدة التي سوف تتاح قريبا لرؤسائنا ، والتي ستعمل على زيادة دعم روابط الصداقة والتعاون القائمة بين دولتينا .

كما انني ايضا اعرب عن ارتياحي لاعادة الانتخاب الباهر لامينا العام الذى تأكدت صفاته الرفيعة ، والتي توجت بتجديد التعبير له عن ثقتنا .

ان الاوضاع الدولية الراهنة ليست طيبة ، ولا تدعو الى الارتياح ، فباستثناء النهايـــة الموفقة للمفاوضات المطولة الخاصة بقناة بنما ، الا ان أيا من الخلافات الرئيسية التي رفعت الـــى

Digitized by UNOG Library

منظمتنا لم تحرز حقا اى تقدم نحو التسوية ، ان حقوق الانسان ماتزال منتهكة في العديد من البلاد ، بما في ذلك البلاد التي كانت في الماضي تفخر بتقاليدها الليبيرالية ، والانسانية . ولقد حان الوقت فعلا لكي تطبق النصوص التي تمت الموافقة عليها في هذا المجال كي تسير عليها الحكومات .

وفضلا عن ذلك ، فان الصعوبات التي تواجهها نظمنا الاقتصادية منذ سنوات عدة ، قد تدعو العديد من الامم الى الانطواء على نفسها أملا منها - دون جدوى - ان تتهرب من قانون العالم المعاصر ، ألا وهو قانون التكافل الدولي .

وامام اوجه التوتر التي ماتزال قائمة ، وفي مواجهة التهديدات وعدم الطمأنينة فقد اصبح من الضرورى اكثر من اى وقت مضى ان نتحول عن الفلسفات القدرية . وبالنسبة لفرنسا ، فان الانفراج والحوار لا يمكن ان يكونا مجرد شعارات جوفاء .

ان فرنسا صاحبة المبادرة لسياسة الوفاق في اوروبا ، ايمانا منها بصحة هذه السياسة ، ولذلك فان فرنسا لن تتنازل عن هذه السياسة بل سوف تستمر في تطبيقها دون التنازل عن الاشياء الاساسية ، اى أمنها واستقلالها واحترام حقوق الانسان . وسوف تمضي قدما الى الامام في تطبيق هذه السياسة دون ان تخضع للتشكك حتى وان كان قائما بما يعيد النظر في اسس الانفراج .

Digitized by UNOG Library

هذه هي المبادئ التي وردت في الاعلان المشترك ، الذى وقعه يوم ٢٢ حزيران/ يونيه الماضي في رامبوييه ، رئيس الجمهورية الفرنسية فاليرى جيسكار ديستان ، ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الاعلى ليونيد بريجنيف أثناء زيارته الرسمية الاخيرة لفرنسا . ومثل هذه المبادئ هي التي ستحكم موقفنا أثناء المؤتمر المزمع عقده في بلغراد .

وفيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب الذى اقترحته فرنسا في مبادرة من جانبها في مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي ، فاننا نعتبر أن نتائج هذا المؤتمر الذى لم يسبق له مثيل أبعد ما تكون عن السلبية . ولقد ظهرت بعض الاختلافات في تقييم هذه النتائج ، وهذا امر طبيعي في هذه المرحلة التمهيدية لمثل هذا العمل الكبير . ومع ذلك يؤكد التقرير النهائي الذى اعده الخبراء نجاحا حقيقيا للمؤتمر في العديد من المجالات بالمقارنة بالمحادثات السابقة ، ويصدق ذلك أولا على مجال المواد الخام ، حيث يمثل مبدأ اقامة صندوق مشترك ، خطوة هامة في هذا المجال . كما يصدق ثانيا على مجال نقل الموارد ، بفضل التعهدات المالية الجديدة من قبل الأمم الصناعية ، كما يصدق ثالثا على مجال تنمية افريقيا ، وخاصة في اطار العقد المخصص لوسائل النقل والمواصلات اللاسلكية الذى سيحظى بدعم البلاد المتقدمة . هذا فضلا عن العديد من المجالات الاخرى ، مثل مجال الديون ، ومجال عائدات التصدير والاستثمار والطاقة التي كانت جميعها محل مناقشات مفيدة .

وجدير بنا الان ، ان نواصل جهودنا وفقا للاجراءات التي نتفق عليها . ان النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، لا يمكن أن يتحقق بقرار ، بل يجب علينا أن نشيده خطوة خطوة . ومن ثم ، فان هناك ضرورة لقيام حوار مستمر بين الشمال والجنوب ، يأخذ في اعتباره مصالح كل من الطرفين ، الأمر الذى يتطلب منا جميعا الالتزام .

انني أؤكد هنا أن على الدول الاشتراكية أن تقدم مساهمتها في هذا العمل الطموح . ان الفروق القائمة بين فلسفاتنا وبين نظمنا لا يمكن اطلاقا أن تحجب التكافل الذى اصبح قانون عالمنا .

اننا جميعا نستشعر هذا التكافل بادراك متزايد بالنسبة لموارد عالمنا الطبيعية ، وعلى الاخص فيما يتعلق بموارد الطاقة . ان من حق الذين يمتلكون هذه الثروات ان يحصلوا على الثمن العادل لها ، ولكن دون أن يعرضوا الاقتصاد العالمي لاختلال سوف يذهبون هم أيضا ضحية له .

Digitized by UNOG Library

ان على الذين يعيشون في وفرة أن يعملوا على القضاء على التبذير. ان مستقبل مجتمعنا كله انما يتطلب منا أن نتوصل معا الى ادارة ثرواتنا من الطاقة ، سواء كان الامر يتعلق بالبترول أو غيره من الموارد الاخرى ، أو من المجالات التي لم تستكشف بقدر كاف بعد من الطاقات الجديدة أو مجال الطاقة الذرية التي يجب أن نضعها في خدمة السلام في المستقبل .

ان الحاجة المتزايدة الى الطاقة ، والرغبة في تنويع موارد التموين بالطاقة قد اضطرت العديد من الدول الى التحول الى الطاقة النووية . ولكن لا يجوز أن يكون انتشار الاسلحة النووية ثمنا لذلك ، بما يعرض البشرية لخطر قاتل . وفي هذا الاطار يجب أن تتضح وتقدر الجهود الرامية الى التعاون الدولي ، والتي بذلت بصفة خاصة باسهام من قبل بلادى ، وهي جهود تسعى الى التوفيق بين احتياجات حظر انتشار الاسلحة النووية والاحتياجات المتزايدة لاستخدام الطاقة النووية.

ان المفاوضات الجارية حول قانون البحار ، تعتبر اختبارا حاسما لمقدرتنا على استغلال خبرتنا العلمية وتكييف قوانيننا حتى تصبح على أعلى مستوى من التنظيم . وليس الهدف هو العمل على الاستغلال فقط حتى ولو بصورة أكثر رشدا وأكثر انصافا لهذه الموارد ، بل أن الهدف أيضا هو أن نعمل على حماية كافة موارد الحياة ، سواء كان ذلك على الصعيد الدولي أو على الصعيد القومي .

ان هذه المنجزات الكبرى لا يمكن أن تتحقق بينما تعيش بعض الدول والشعوب في ظل التهديد والسيطرة والظلم ، وفي ظل التفكك .

ان هذا هو السبب الذى يدعو فرنسا ، التي تتسلح بالخبرة ، الى مواصلة تعاونها في اوروبا مع الاتحاد السوفياتي وبلاد الشرق . ولهذا السبب أيضا ، فان فرنسا مازالت عازمة بالرغم من الازمة ، على أن تصل مع شركائها في المجموعة الاوروبية الى تحقيق الأهداف الطموحة للبناء الاوروبي .

ان الدول التسع الاوروبية ، تؤكد بصورة متزايدة شخصيتها الجماعية في المحافل الدولية ، وذلك بالتعبير عن وجهات النظر المشتركة حول العديد من الموضوعات كما حدث خلال أعمال مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي . وكذلك فان وزير خارجية بلجيكا ، وهو الرئيس الحالي لمجموعتنا الاوروبية ، قد عرض عليكم أول أمس موقف الدول التسع حول العديد من بنود جدول

Digitized by UNOG Library

أعمالنا . ان فرنسا مقتنعة بأن التعاون السياسي بين أعضاء الجماعة الاوروبية ينطوى على مساهمة ذات مغزى في أعمالنا .

ان الرغبة التي شعرت بها أوروبا في التغلب على الخلافات القديمة بينها ، وفي أن يسود الانفراج بينها ، وان تسلك طريق التعاون ، هذه الرغبة للأسف ، هي أبعد ما تكون عن الظهور في غيرها من مناطق العالم .

ان الموقف السائد في الشرق الاوسط لدليل ، بكل أسف ، على ذلك . فنحن جميعا ، وفرنسا في المقام الاول ، قد استقبلنا بارتياح عميق العودة الى السلم المدني في لبنان . واني أشيد بالتحرك المثابر الذى أقدم عليه الرئيس سركيس ، سعيا لاعادة السلطة واحترام الوحدة وتحقيق السلم الاقليمي وسيادة الدولة اللبنانية . ان فرنسا التي جبلت على تقديم المعونة لهذا الشعب الغالي على قلبها ، لتشعر أكثر من أى وقت مضى ، بأن وجود لبنان المستقل المتحد الحر ، الذى ينعم بالرفاهية ، انما هو شيء ضرورى لتحقيق التوازن في المنطقة . ان الاوضاع المضطربة التى مازالت سائدة في جنوب البلاد ، تؤكد مع ذلك أن الأمن والاستقرار في لبنان يتوقفان بشكل وثيق على تطور النزاع في الشرق الاوسط .

ولكننا مازلنا بكل أسف بعيدين عن التسوية في المنطقة . ان الرغبة التى لمستها في اقرار السلام أثناء الزيارات التي قمت بها منذ عدة أشهر في المنطقة ، ليست كافية حتى الان لدفع الاطراف المعنية لسلوك الطريق نحو التفاوض . ان وجود التشدد يمكن أن يسيء في أية لحظة الى الجهود الجارية بما يؤدى الى الفشل ، وبما يضر باستقرار الدول وبمستقبل شعوب الشرق الاوسط نفسها . ومع ذلك ، فان المبادئ التي يجب أن تستوحى منها التسوية ، ليست فقط معروفة ، بل انها مقبولة من قبل المجتمع الدولي .

Digitized by UNOG Library

ان المبدأ الأول هو انسحاب اسرائيل من الأرض التي احتلتها في عام ١٩٦٧ . فالسلام في الحقيقة لا يمكن أن يعتمد على الغزو أو على احتلال الأراضي أو على الأمر الواقع .

ان الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في ايجاد وطن لهم ، لهو المبدأ الأساسي الثاني . وأن رفض منح أى شعب مشرد أو محتل حق أن يكون له وطن يستطيع أن يعبر فيه بكل حرية عن كيانه الوطني ، معناه أن نتجاهل أن أى شيء دائم لا يمكن أن يعتمد على أشياء غير منطقية ، مما يؤدى الى فشل جميع المحاولات لايجاد تسوية .

ان تواجد منظمة التحرير الفلسطينية في جميع محافلنا يؤكد مدى الاعتراف الواسع النطاق بالجانب الحيوى للنزاع وايماننا بأنه من الضرورى أن يشترك الفلسطينيون في المفاوضات التي ستقرر مصيرهم . ولقد حان الوقت أن تتاح للشعب الفلسطيني فرصة العيش في نظام وفقا للشروط التي يختارها ، وأن تمنح له هذه الفرصة وأن تضمن في اطار التسوية الشاملة للمشكلة .

كما أود أن أكرر ، أن الاعتراف بوجود جميع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة ، انما يشكل مطلبا آخر لاية تسوية . فبعد حروب عديدة قاسية ، فان السلام الحقيقي الذى يتضمن العلاقات الطبيعية يجب أن يقام في هذه المنطقة بعد ان تستخدم كافة الموارد ومهارات الجميع من أجل تنمية ورفاهية شعوب المنطقة .

ومع ذلك ، فمن المهم . ألا يقدم أحد على تقويض النتيجة المرجوة لهذا المستقبل باتخاذ تصرفات تؤدى الى لا شيء . ومع ذلك فهناك العديد من التدابير التي أقدمت عليها اسرائيل مؤخرا في الاراضي المحتلة مما يثير حزننا العميق . ومثل هذه الامور ليست انتهاكا فحسب للقانون الدولي ولقرارات الامم المتحدة ، بل انها اكثر من ذلك تخلق جوا سيئا غير صالح للمفاوضات في الوقت الذى أعلنت فيه الدول الأخرى عن استعدادها للاقدام على اتفاقيات سلم .

وفي الجزء الشرقي من البحر الابيض المتوسط يوجد أيضا وضع سيء مستمر ، وأن الجهود التي تبذل لايجاد تسوية لازمة قبرص لا زالت تصطدم بالتشكك والقلق . ان موت الرئيس ماكاريوس - وهنا أود أن أحيي ذكرى هذا المواطن ورجل الدول العظيم - لا يجب أن يؤخر تقدمنا نحو تحقيق هدفنا الذى نسعى اليه ، وهو المصالحة بين الطائفتين اليونانية والتركية والمحافظة على

Digitized by UNOG Library

الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لجمهورية قبرص . ونأمل أن يواصل الأمين العام المهمة التي كلفه بها مجلس الأمن منذ عامين ، وأن يتم التوصل الى أسس الاتفاق الشامل ، وأن يتم استكشاف هذه الاسس بمساعدته وبمساعدة ممثله الخاص دون وضع أية شروط مسبقة وبعيدا عن أى أمر واقع .

ومن الصعب أن نتخيل ماهي الصيغة الاخرى المعقولة التي يمكن أن تحل الأسلوب الاجرائي الحالي ، وهو الاسلوب الذى يعطى للطائفتين ان تقررا بنفسيهما وعلى مسؤوليتاتهما شروط التسوية بما يتمشى مع الطابع الخاص لاى خلاف يمكن أن تتزايد خطورته اذا طال أمده واذا كان الحل الذى يسعى اليه المتفاوضون عليه أن يأخذ في الاعتبار الشكل الاساسي للاطراف المعنية ، فانه يجب أن يتضمن أيضا الاجابة المرضية على المشكلة الهامة المتعلقة باللاجئين وأن ينص على تسوية اقليمية معقولة ، وذلك من خلال تغيير عميق في خط التقسيم الحالي .

ان افريقيا التي ترتبط بها فرنسا بالعديد من الروابط كانت بصفة خاصة طوال هذا العام مركزا لتخوف وقلق حكومتي . وان موقفنا نحو هذه القارة يقوم على المبادئ التالية :

أولا ، من حق البلاد الافريقية ان تحل بنفسها الخلافات القائمة بينها ، وبالتالي أن ترفض أى تدخل قد يجعل من افريقيا حقلا للمنافسات الخارجية .

ثانيا ، وجود التضامن القائم بين فرنسا وافريقيا في اطار احترام سيادة جميع الدول .

ثالثا ، ان الامن والاستقرار في القارة ، وهما خير ضمان لتنميتها ، لايمكن أن يتم ضمانهما طالما ان المشاكل الخاصة بجنوب افريقيا لم تحل ، سواء فيما يتعلق بناميبيا أو بروديسيا أو بنظام الفصل العنصرى البغيض .

وفيما يتعلق اولا بناميبيا ، فان بلادى التي تشارك بصورة ايجابية في الجهود التي تبذلها في الوقت الحالي خمس دول أعضاء في مجلس الأمن ، انما تعتقد ان الانتخابات الحرة يجب أن تجرى تحت اشراف الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع المنظمات السياسية في الاقليم بما في ذلك سوابو .

وبالنسبة لروديسيا ، فان رفض الحكومة المتمردة في ساليزبورى بتزمت أن تترك السكان

Digitized by UNOG Library

السود في زيمبابوى يمارسون حقوقهم السياسية ، انما يمثل تهديدا متزايد العمق لجميع المنطقة وبما يضر بأمن موزامبيق وزامبيا . ان فرنسا تؤيد الاجراء الذى أقدمت عليه المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالاشتراك مع البلاد وحركات التحرر المعنية بالامر .

ان ابقاء جنوب افريقيا على النظام غير المقبول للفصل العنصرى ، انما يزيد من سوء الموقف الذى قد يتحول الى حرب عنصرية حقيقية . ولقد كانت هذه المخاطر الجسيمة سببا كافيا لكي يدين مؤتمرا مابوتو ولاغوس نظام الفصل العنصرى بالاجماع .

انه اذا لم يتم احراز تقدم حاسم نحو حل هذه المشاكل ، واذا لم تطرأ تغيرات ضرورية فان جنوب افريقيا سوف تعرض نفسها لعزلة اكثر عمقا داخل مجتمعنا الدولي ، بما تسفر عنه هذه العزلة من العواقب . وبالاضافة الى الحظر الاختيارى على بيع الاسلحة الذى فرضته بعض الدول الأعضاء ، ومن بينها فرنسا ، فان الدول التسع للمجموعة الاوروبية قد وافقت اخيرا على ميثاق للسلوك .

لقد نسب الى جنوب افريقيا نية الاقدام على تفجير نووى ، وقد أعلن رئيس وزرائها أن حكومته لم تفكر في التزود بالاسلحة النووية . وقد احطت علما بذلك . وكما قلت من قبل في الشهر الماضي ، أنه اذا لم تكن الحالة هكذا ، فقد يؤدى ذلك الى تعرض كافة جهود السلام الجارية للخطر ، وأن ذلك قد يضطرنا الى اتخاذ اجراء في هذا الصدد .

Digitized by UNOG Library

وانني اود مرة اخرى هنا ان اعترف بالتخوف القائل بأن هناك مصنعا للأسلحة النووية من النوع المألوف ، والذى لم يتم اقامته قد استخدم او يمكن ان يستخدم لانتاج الاسلحة الذرية من قبل نظام حكم بريتوريا . ان فرنسا وغيرها من العديد من البلاد الصناعية تقوم ببناء وتصدير عدة عشرات من المفاعلات التي تخصص للاستخدام السلمي للطاقة الذرية ، وهو ما طالب به العالم كله . وفيما يتعلق بجنوب افريقيا فان الرقابة الدقيقة قد تكررت ، وهناك حظر مدعم قد اتخذ بهذا الشأن . ان المشاكل الخاصة بحظر الانتشار التي يجب ان نهتم بها فانها من الاهمية بحيث لا يصح ان نتركها لسوء النية او الحماقة .

وامام اوجه التوتر الذى مازال مستمرا اضيفت المواجهات المسلحة القائمة بين بعض البلاد الافريقية وفي غيرها من مناطق القارة . وعلى مائدة المفاوضات وفي اطار المؤسسات الافريقية وعن طريق الوسطاء الافريقيين ، حلت لافريقيا مشاكلها بصورة تقليدية ، ونود ان يظل الامر كذلك . ان تفكك افريقيا حول الاسلوب الاجرائي والنداء الى الحصول على نداءات خارجية مكثفة سواء تعلق الامر بالقوات او الاسلحة سوف يحول الافريقيين الى ضحايا كفاحات اخرى . "ان افريقيا للافريقيين" ومعنى ذلك ضرورة احترام السيادة والسلامة الاقليمية للدول الافريقية ، ويتطلب ايضا احترام حق هذه الدول في العيش في امن في اطار الاختيارات السياسية التي يختارونها مع رفض اى تدخل خارجي في شؤونها .

ان هذا المبدأ هو الذى استوحت وتستوحي منه فرنسا علاقاتها مع جميع البلاد الافريقية . ان عملية تصفية الاستعمار التي قامت بها فرنسا في هذه القارة منذ نحو ٢٠ سنة قد استكملت وذلك بوصول جيبوتي الى الاستقلال بموجب الاستفتاء الذى تم تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية ، والامم المتحدة ، وجامعة الدول العربية التي اكدت طابعها الديمقراطي . وان بلادى قد اقامت بالفعل علاقات التعاون مع هذا البلد الجديد وتود ألّا يتورط في طموحات او مواجهات خطيرة مما ظهرت حوله . وانني أحي بسعادة بالغة وجود جيبوتي هنا بيننا ، فهو وجود يؤكد دخول جيبوتي في المجتمع الدولي .

ان هذا التضامن الذى تشعر به فرنسا وتعبر عنه نحو البلاد التي ارتبطت بها بحكم التاريخ سوف تعرب عنه فرنسا في جزر الكومور . ان سوء التفاهم مازال قائما في تفسير القرارات التي اتخذت

Digitized by UNOG Library

بشأن جزيرة مايوت . ان سكان هذه الجزيرة قد اختاروا ـ بموجب التصويت ـ مصيرا مختلفا عن مصير الجزر المجاورة . وان الوضع القانوني للجزيرة يترك لأولئك السكان ـ مع ذلك ـ امكانية الاعراب عن موقفهم مستقبلا بشأن مستقبلهم . ان فرنسا لن تعترض اطلاقا على أى تطور قد يطرأ طالما انه سوف يتحقق في اطار احترام الحقوق المتبادلة للاطراف المعنية .

ان فرنسا اذ تحترم السيادة في كل دول افريقيا لارتباطها بجهود التنمية في بلاد القارة ، فانها لا يمكنها الا ان تشجب بعنف المصير المؤلم الذى لقيه اثنين من رعاياها في شهر أيار/مايو في زويرات واختطاف ستة آخرين وهم يقومون بمهام سلمية وكانوا يساهمون في التقدم الاقتصادى لموريتانيا . ان احتجاز الرهائن انما هو عمل تدينه الاتفاقيات الدولية ، ومما يزيد من ادانته انه لم يكن من الممكن حتى اليوم ـ على الرغم من جهود الامين العام والصليب الاحمر الدولي ـ ان نحصل على المعلومات الدقيقة التي من شأنها ان تبث الطمأنينة في نفوس عائلات اولئك الرعايا . ولا يمكن ان نقبل ان يكون هناك رجال ونساء يلعبون دورا سلميا ويتم ادخالهم في الصراعات التي لا شأن لهم بها . وانني اطلب رسميا من المنظمات الدولية والحكومات التي لها اتصالات مع مرتكبي حجز الرهائن من مواطنينا ان يتعاونوا معنا حتى يتم تحرير اولئك المواطنين .

وبعد ان عرضت موقف فرنسا حول اوجه التوتر الرئيسية الراهنة ، فانني قد غفلت الاشارة الى موقف غيرها من مناطق العالم نظرا لانها ليست بحاجة الى ان توليها جمعيتنا اهتمامها . وانني اود مع ذلك ان اجدد هنا تمنيات وفد بلادى لجمهورية فييت نام الاشتراكية التي انضمت اخيرا لمنظمتنا . ان رغبة فرنسا في مساعدة هذه الدولة في الانضمام انما يؤكد اهتمامنا بأن تقدم هذه الجمهورية اسهامها في أعمالنا .

ومهما كان اهتمامنا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . الا اننا لا يمكن ان نظل ملتزمين الصمت امام الانباء التي وصلت الينا من كمبوتشيا . وباسم الصداقة بين فرنسا وبين شعب كمبوتشيا ، فانني اعرب عن املي في ان هذه الدولة العضو في منظمتنا سوف تحترم الحقوق الاساسية للانسان المدرجة في ميثاقنا .

ولا يمكنني أن أبدى هذه الملاحظة الموجزة حول القارة الآسيوية دون ان اعرب بالارتياح بصورة طبيعية عن العلاقات الممتازة التي تقوم بين بلادى وبين جمهورية الصين الشعبية التي تحتل مركزا فريدا من نوعه في الشؤون العالمية ، وذلك بما يتمشى مع ابعادها التاريخية وحجمها الانساني .

Digitized by UNOG Library

وأود الآن ان اتحدث عن موضوع كان من الموضوعات الرئيسية بصورة تقليدية في مناقشات وأعمال جمعيتنا . ان حكومتي كانت تعتبر دائما ان خفض التسلح انما هو شيء أساسي وحيوى بالنسبة لسلام العالم ، وبالنسبة لتنمية الدول ورفاهية الشعوب ، ولذلك فان حكومتي تعتزم ان تقدم مساهمة ايجابية في الاعداد للدورة الخاصة التي سوف نخصصها لهذا الموضوع في أيار/مايو ١٩٧٨ . وأولا قبل كل شيء فان بلادى منذ ٢٠ عاما لم تكف عن الاعلان عن تأييدها لنزع السلاح الشامل والكامل والذى يخضع للرقابة . وان بلادى تعتزم ان تستمر في هذا الاتجاه تحقيقا لهذا الغرض . وثانيا ، فان الدفاع الفرنسي قد وضع على اساس من سياستنا السلمية بشكل عميق وباهتمام واحد هو حماية استقلال فرنسا وضمان أمنها . وأخيرا فانه بالرغم من وقوع بلادى في منطقة من العالم ، ظهرت فيها روح الانفراج ، الا ان امكانية الدمار مازالت متزايدة .

ولا يمكننا ان نستسلم للقدرية الظاهرية التي تؤدى الى تراكم الاسلحة النووية والتقليدية ، وألّا نعرب عن اسفنا لأوجه التبذير غير المعقول للموارد التي يمكن ان تستخدم بشكل افضل في خدمة التنمية ، ففي عام ١٩٧٦ تم انفاق ٣٥٠ بليون من الدولارات على الاسلحة ، واننا لا يمكن ان نظل مكتوفي الايدى امام الابعاد التي اتخذتها المنافسة التي تقوم بها بعض الدول الكبرى والتي تؤدى الى الدعم المستمر للطاقة المبالغ فيها للدمار المتبادل . واخيرا فاننا لا يمكننا ان نلاحظ دون قلق التقدم المستمر والاتقان في التكنولوجيات وفي الامكانيات الاكثر تقدما للدمار والقتل .

Digitized by UNOG Library

ان الجهد الذى يبذل للحد من المخزون في ترسانات الاسلحة يعد من الاولويات في عصرنا الحاضر ، الا انه ينبغي علينا الا نكتفي بالمظاهر الخارجية .

ليس من شك أن هناك جهودا بذلت منذ سنوات عديدة سعيا للحد من بعض أنواع الاسلحة، ان منع ورفض وسائل الدمار التي لم تظهر بعد ، او الاتفاق على تصفية تدريجية لبعض أنواع الاسلحة انما تنبع من نوايا جديرة بالاهتمام ، الا ان مثل هذه التدابير قد تعطي الانطباع الخاطئ بأن هناك اتجاها نحو نزع السلاح ، ولكنها لاتساهم بصورة ملموسة في الحد من الاسلحة وفي ضمان أفضل للأمن الدولي .

كذلك ، فان الجهود التي تبذلها الدولتان العظميان من أجل ضمان التوازن في علاقتهما الاستراتيجية يجب ألا يتم الخلط بينها وبين العملية الشاملة لنزع السلاح . ومن منا لايرى أيضا أنه في طريق الحد من الاسلحة ، ودعم الأمن فان مشكلة التحقق من الالتزام بالتعهدات انما هو شئ اساسي .

وحتى يتحقق نزع السلاح ، يجب أن يتم الحد الفعلي من المخزون في الترسانات . ويتعين على الدول الكبرى ان تشارك في هذا الجهد المشترك بنصيب يتناسب مع الدور الذى لعبته خلال ثلاثين عاما في زيادة التسلح في العالم . وحتى يتحقق نزع السلاح يجب ان ينصب ليس فقط على الاسلحة النووية ولكن ايضا على الاسلحة التقليدية .

يجب ان يكون نزع السلاح نزعا حقيقيا ، اى ان يؤدى الى الاقلال الكبير في مستوى الاسلحة ، وفي نفس الوقت الاقلال من الناحيتين الكمية والكيفية ، وأن يبدأ ذلك باسلحة البلدان التي تشكل ترساناتها اكبر تهديد للعالم ، ولا تقاس باسلحة الدول الاخرى أو بما هو مطلوب للتوازن الاستراتيجي العالمي .

يجب ان يكون نزع السلاح عاما وكاملا ، أى أنه يجب أن يكون بغير تمييز لاية دولة أو لاية منطقة جغرافية أو لأى نوع من الاسلحة . كما يجب أن يكون تدريجيا ومتوازنا . أى أن يتحقق في ظل ظروف من الأمن متماثلة لجميع الاطراف ، ويجب أن يساعد في تقلل عوامل عدم الاستقرار . كما يجب أيضا أن ينطوى نزع السلاح على التدابير الفعالة للرقابة وللتحقق من تطبيقه ، ومن الاهمية بمكان ـ في هذا الصدد ـ أن يتسنى للامم المتحدة أن تشترك بصورة فعلية في هذه المهمة والا فانه لن يتم احراز اى تقدم .

Digitized by UNOG Library

وبالفعل ، فلن يوجد نزع السلاح دون وجود الثقة ، ولن توجد الثقة دون وجود الرقابة ، ولن توجد الرقابة مالم تكن مستقلة ، أى أن تكون دولية .

فكيف يمكن اذن ، تطبيق هذه المبادئ العامة ؛ اننا بالطبع سوف نناقش هذه المبادئ بالتفصيل بمناسبة الدورة الاستثنائية التي ستعقدها جمعيتنا في أيار/مايو ١٩٧٨ . ومن الصعب أن نفصل بين المسائل الخاصة بالاجراءات والمسائل الموضوعية . ولذلك فسيكون علينا أن ندرس المشاكل في المحافل الأكثر مناسبة لمعالجة مسألة نزع السلاح .

ان ذلك لا ينطبق على مؤتمر لجنة نزع السلاح في جنيف . اذ أننا نعرف جميعا هنا مدى حدود العمل الذى يمكن أن تتحرك في اطاره هذه اللجنة . وان الأسباب في ذلك معروفة ولن اكرر الحديث عنها .

وحينما يحين الوقت ، فان فرنسا سوف تتقدم باقتراحاتها حول كل هذه المشاكل وذلك في ضوء مناقشات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، وكما قال رئيس جمهورية فرنسا يوم ٢٤ آب / اغسطس ، فان الافراط في التسلح في العالم " يتطلب عملا بعمل عاجلا وحاسما " . ويقع على عاتق مجتمع الأمم المتحدة أن يقوم بتحقيق هذه المهمة كاملة .

لقد قلت الآن ان الحالة في العالم ليست طيبة ولا تطمئن ، وانني والحاجة ليست كبيرة لتقديم امثلة ، فكم منا يشعر انه بمنأى عن ويلات الازمة الاقتصادية ، والجوع ، والحرب ؟ . في ذلك العالم الصعب فان احدا منا ليس بمنجى من هذا .

يتوقف علينا أيضا أن نرى أن الانسان هو المستفيد النهائي من كل اجراءاتنا ، وأن تتم بشكل أفضل مراعاة حقوق الانسان . ان فرنسا التي تأوى اكثر من مائة الف من اللاجئين السياسيين ، كانت من أولى الامم التي تؤمن بضرورة اعلان حقوق الانسان ، وان فرنسا سوف تصدق قريبا جدا على المواثيق التي تمت الموافقة عليها رسميا في هذا المجال من قبل المجتمع الدولي . وان فرنسا لا يسعها الا أن تعلن عن قلقها اذ ترى أن هناك عددا كبيرا من الحكومات تحتمي وراء تشريعات طارئة وتقيم نظما غير متكافئة تمارس القمع ضد الشعوب بأسرها . ان أى ظلم أو أية معاناة لن تقربنا من أهداف ميثاقنا ، وهو الميثاق الذى سيظل حبرا على ورق ان لم يوافق مجتمعنا جميعه على المضي قدما في اطار القانون .

Digitized by UNOG Library

ان التكافل هو حقيقة في مجتمعنا الدولي ولا يمكن ان يكون أساسا لتعهدات كبيرة تؤدى بالانسانية في حالة تضامنها الى مزيد من الحرية والكرامة والرفاهية .

يجب أن يكون هذا ما تطمح اليه كل حكومة من حكوماتنا . اننا نعرف ان المؤسسات الجماعية والمبادئ التي وافقنا عليها جميعا عندما جئنا الى هنا والأهداف السامية التي حددناها لاجتماعاتنا ومؤتمراتنا تعتمد في نهاية المطاف على تصميم الدول ذات السيادة .

ان الدروس المستفادة من التاريخ ، والاخلاص لمبادئها ، أفضى الى ان تقترح فرنسا فكرتين هامتين في عصرنا الحاضر . ألا وهما الانفراج والحوار . ويصف الأول العلاقات التي يجب أن تقوم بين الشرق والغرب . والثاني يقترح مفاوضات مثمرة بين الشمال الصناعي وبين الجنوب النامي . وكلا المبدئين يقع في اطار الجهد الجماعي الذى يربط فيما بيننا ويتمشى مع التوقعات المشروعة لشعوبنا . وستسهم فرنسا في هذا الجهد بكل ما لديها من ثراء في مجالي الابداع والتصميم .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٣٠

Digitized by UNOG Library